جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
علاقات دولية

رقم: 026 عس/2019

إعداد الطالب:
دبلة رفيدة

يوم: 2019/07/03

دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا.
دراسة حالة ليبيا: 2011-2018

لجنة المناقشة:

عمراني كربوسة	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	رئيسا
مدوني عـــلي	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مشرفا
بن حسين سليمة	أستاذ مساعد ب	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 -2019

شكـــــــر وعرفـــــــان

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان للأستاذ الكريم: د. مدوني علي الذي أشرف على انجاز هذا العمل، ولم يبخل علي بتوجيهاته ومساعدته، كذلك الشكر موصول لكل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمـــــــــــــــــــــــة

يعتبر التسلح من المقومات الأساسية التي يقوم عليها أمن الدول وسلامتها، وقد تطور المفهوم من قدرة الدولة على مواجهة العدوان الخارجي وحماية أراضيها إلى القدرة على الاستحواذ على الثروات والسيطرة على الدول الضعيفة من خلال الاستثمار في النزاعات المسلحة التي تتجرعها الدول الفقيرة والمستقلة حديثا.

وعلى الرغم من استقلال القارة الإفريقية وتحررها من الاستعمار، إلا أن محاولات بناء دولة بالمفهوم م الحديث لم يكن موفقا في معظم الدول الإفريقية ولم تستطع هاته الأخيرة من القيام بأهم دور لها وهو تحقيق الأمن والاستقرار للأفراد، فالمتتبع للوضع الراهن في إفريقيا يدرك مدى المشاكل والأزمات التي ترتبط بالقارة والتي تشمل معظم الميادين السياسية كانت أم الاقتصادية أم الثقافية.

مازالت إفريقيا تعاني من حدة النزاعات المسلحة التي عاشتها منذ استقلال معظم دولها، ولعل الأوضاع الداخلية المزرية لها دور كبير في هاته النزاعات، فأغلب الدول الإفريقية دخلت في نزاعات سواء كانت داخلية بين أفراد الدولة الواحدة والذين يتميزون بالاختلافات العرقية والتي لعب الاستعمار دورا في تثبيتها، أم نزاعات بين الدول الإفريقية.

وأي كانت نوعية النزاعات فان النتائج في أغلبها تنعكس سلبيا على جميع شعوب القارة، من أهمها انعدام الأمن مما يؤدي لانتشار العنف، ويزرع لدى الأفراد فكرة التسلح الذاتي لحماية أرواحهم وممتلكاتهم في ظل عجز الدولة عن توفير الأمن لمواطنيها.

لقد انتشرت في إفريقيا نصف النزاعات الداخلية في العالم تقريبا وذلك لأسباب عرقية أو دينية أو اقتصادية ;باعتبار أن القارة الإفريقية مزيج من الأعراق والأجناس المختلفة وبالتالي أصبحت لدى كل فئة الرغبة في المشاركة في الحكم واختيار النظام السياسي الذي يناسبها، وبالتالي أصبح الولاء لدى الأفراد للقبيلة والعشيرة أكثر من الولاء للدولة الوطنية، وبالتالي أصبحت كل فئة تؤمن بأحقيتها في الحكم والسلطة دون الفئات الأخرى ما أنتج غياب أسس واضحة تحكم العملية السياسية.

أدى عدم الاستقرار في المنطقة للتوجه نحو التسلح وبالتالي انتشرت ظاهرة التجارة غير الشرعية للسلاح، وتهريبه حيث وجدت إفريقيا نفسها أمام تدفق كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة وفي يد مستخدمين غير قانونيين بسبب غياب القيود على إمدادات السلاح والافتقار لقوانين وأسس تحكم تجارة السلاح.

أصبح انتشار الأسلحة الخفيفة في تزايد مستمر بسبب سهولة استخدامها وانخفاض ثمنها وبالتالي لم تعد منحصرة في المناطق التي يجري فيها النزاع بل أصبحت في المدن الرئيسية، ويتم نقلها من منطقة نزاع لأخرى وتهريبها في المناطق الحدودية مما يشكل مصدرا لحدوث نزاعات جديدة.

وتعتبر ليبيا من بين الدول الإفريقية التي عانت من التفرد بالسلطة وسيطرة النخبة الحاكمة على البلاد، وفي ظل غياب الأسس الديمقراطية، فان الشعب الليبي أراد تغيير نظام الحكم مثل ما انتشر في دول عربية أخرى تحت ما يسمى موجة الربيع العربي، ودعا بتحقيق الديمقراطية في البلاد بعد حكم العقيد **معمر القذافي** لمدة تتجاوز الأربعين سنة، لكن هاته المطالب سرعان ما تحولت لأزمة أدخلت البلاد في نزاع مسلح دام أكثر من ثماني سنوات

مقدمـــــــــــــــــــــــة

وما زال لم يحسم بعد، إن المطالبة بقلب نظام الحكم ولعوامل داخلية وأخرى دولية أدت بحدوث نزاع خطير وما زاد من تعقيد الوضع مسألة انتشار الأسلحة الخفيفة والتي وصلت انعكاساتها حتى على الدول المجاورة وأصبحت أزمة انتشار السلاح الليبي مسالة تهدد دول المنطقة على حد سواء.

الأهمـــية العلميـــة للدراســة:

تتجلى الأهمية العلمية لموضوع الدراسة كون انتشار الأسلحة الخفيفة من المواضيع المهمة على الساحة الدولية والإفريقية لما يحدثه من أثر على الأمن والاستقرار في إفريقيا والتي تعتبر منطقة ذات أهمية حيوية في العالم.

حيث تشهد نزاعات مسلحة بالغة الحدة، وتربط الدراسة بين علاقة المتغيرين أي النزاعات المسلحة والأسلحة الخفيفة والتي يشكل انتشارها تأثيرات على دول المنطقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي تقف وراء انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا، ومعرفة الأثر الناجم عن هذا الانتشار من استمرار وتفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا وتوضيح الخطر الذي ينتج عن ازدياد الطلب على الأسلحة الخفيفة من خلال دراسة النزاع الليبي وتوضيح نتائج هذا الانتشار في تصعيد النزاع.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع الدراسة لــ:

أسباب موضوعية:

وتتمثل في:

- معرفة أهم الأسباب التي تقف وراء النزاعات المسلحة.
- إدراك خطر الانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة وتأثيراتها.
- معرفة مستقبل النزاعات المسلحة في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة في الدول الإفريقية.

أسباب ذاتية:

من أهم الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع، الميل للدراسات الإفريقية والجوانب التي تشكل خطرا على مستقبل القارة بحكم الانتماء لها، وكذلك الرغبة الحقيقية في معرفة الأسباب التي تقف وراء تفاقم النزاع الليبي باعتبار ليبيا دولة عربية ولنا روابط مشتركة.

مقدمـــــــــــــــــــــــة

الأدبيات السابقة للدراسة:

هناك بعض الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع والتي تم الاعتماد عليها في هاته الدراسة وهي:

1-كتاب : قضايا السلم المنشود في إفريقيا ، للمؤلف: **ألفريد نهيما** ومن ترجمة: مصطفى مجدي الجمال والذي تناول أوضاع القارة الإفريقية وأسباب انتشار الأسلحة .

2- كتاب : التسلح ونزع السلاح، عن المعهد السويدي بنسختين: سنة 2002،سنة 2017 حيث تناول موضوع النزاعات الإفريقية جهود الأمم المتحدة من خلال بعثات أممية في القارة الإفريقية للقضاء على النزاعات .

3- كتاب الربيع العربي الشتاء الليبي، للمؤلف : **فيجي براشاد** ومن ترجمة كل من عبد الفتاح عمورة ، منذر محمد حيث تناول فيه النزاع المسلح الليبي منذ بدايته، وماهي أسبابه، مع ذكر أطرافه.

4- رسالة ماجستير تحت عنوان : التنظيم الدولي للأسلحة الخفيفة للباحث **بختيل عبد الرحمان** عن جامعة الجزائر 1 والتي تناولت موضوع الأسلحة الخفيفة وخصائصها وموقف القانون الدولي منها.

5- أطروحة دكتوراه : بعنوان : قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار للباحث: مدوني علي والتي تناولت أهم إشكالية بناء الدولة الافريقية ومشكلة الإرهاب والأسلحة الخفيفة المنتشرة في إفريقيا وجهود الاتحاد الإفريقي في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة.

المشكلة البحثية:

تشهد القارة الإفريقية منذ استقلالها نزاعات مسلحة عديدة، مع الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة والذي هو في تزايد مستمر، ويشكل انتشار الأسلحة الخفيفة تحديا كبيرا للأمن والاستقرار رغم جهود هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في مكافحة الانتشار، خاصة في ظل النزاعات المستمرة في القارة.

وقد تم طرح إشكالية الدراسة في:

كيف يساهم انتشار الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية:

1 – ماهي أسباب النزاعات المسلحة؟

2 – فيما تتمثل أهم عوامل انتشار السلاح الخفيف في إفريقيا، وماهي أهم الجهود الدولية لمواجهته؟

3 – ما هو مستقبل النزاع الليبي في ظل الانتشار الكثيف للأسلحة الخفيفة؟

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

يشمل الحيز المكاني لهته الدراسة القارة الإفريقية بصفة عامة، ثم تركز على الدول التي تشهد انتشار للأسلحة الخفيفة والنزاعات المسلحة وعلى وجه الخصوص دراسة النزاع في ليبيا من خلال الأسباب والمآلات.

المجال الزماني:

يركز على الدول الإفريقية منذ الاستقلال وبالنسبة للحالة الليبية فهي منذ سنة2011أي منذ بداية الأزمة إلى غاية ثماني سنوات من الأزمة.

المجال الموضوعي:

يحدد بالموضوع المتعلق بانتشار الأسلحة الخفيفة وعلاقتها بالنزاعات المسلحة داخل الدولة الإفريقية وانعكاساتها على دول المنطقة.

فروض الدراسة:

الفرضية الأساسية:

كلما زاد انتشار الأسلحة الخفيفة كلما زادت حدة النزاعات المسلحة في إفريقيا.

الفرضيات الفرعية:

1 – كلما تعدد الاختلافات العرقية داخل الدولة كلما أدى لظهور النزاعات الداخلية.

2 – يرتبط انتشار الأسلحة في إفريقيا بضعف قدرة الدولة على تحقيق الأمن لأفرادها.

3 – كلما تعددت أطراف النزاع كلما أدى لاستمرار النزاع المسلح في ليبيا.

المناهج المستخدمة:

من أجل الوصول للأهداف المرجوة من الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يعرف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات شاملة ودقيقة عن الظاهرة موضوع الدراسة عبر فترات معينة من اجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة تتلاءم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وقد ساعد هذا المنهج في عرض حالة النزاع المسلح في إفريقيا ووصف الأسباب المؤدية له مع إظهار العلاقة بينه وبين انتشار السلاح الخفيف وتحليلها.

منهج دراسة الحالة:

تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال اختيار الحالة الليبية التي تتمثل الخصائص الممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة واستخلاص النتائج ووضع التعميمات من خلال المراحل التالية:

- تحديد الظاهرة تحديدا دقيقا.
- تحديد المفاهيم ووضع فرضية الدراسة.
- اختيار الحالة التي تتضمن خصائص المجتمع الكلي للدراسة.
- جمع البيانات وتحليلها.
- استخلاص النتائج ووضع التعميمات.

المنهج الإحصائي الوصفي:

من خلال وصف وتلخيص الأرقام التي تم جمعها حول موضوع الدراسة وتفسير النتائج المتوصل إليها، واستخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة.

النظريات المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام النظريات المفسرة للنزاع من خلال تبيين محتوى كل نظرية في تفسيرها لأسباب النزاع وهي النظرية الواقعية: بشقيها، من خلال تفسير الاتجاه الواقعي لأسباب النزاع المرتبطة بفوضوية النظام الدولي الذي تحكمه المصلحة والقوة وبالتالي تنشأ النزاعات نتيجة بحث كل دولة عن القوة في ظل نظام فوضوي.

النظرية الليبرالية: حيث يتناول الاتجاه الليبرالي فكرة السلام والتعاون التي تكون بين الدول الديمقراطية، وفي ظل غياب التعاون تنشأ النزاعات وهو يكون بشكل أكبر في الدول غير الديمقراطية.

النظرية البنائية: يبرز الطرح البنائي فكرة الهويات التي هي نتاج تفاعلات اجتماعية وثقافية، وتربط النزاع بالبعد الاجتماعي والثقافي بالإضافة للبعد المادي.

البناء الهيكلي للدراسة:

تناول الفصل الأول أربعة مباحث: حيث عرض في المبحث الأول مفهوم للنزاع بصفة عامة، واهم المفاهيم المشابهة له، بالإضافة لأهم النظريات المفسرة لظاهرة النزاع، وقد تم تقسيمها إلى نظريات جزئية: والتي تمثلت في نظرية العدوان، الإحباط، التعلم الاجتماعي،

ونظريات كلية تندرج ضمنها النظرية الواقعية، الليبرالية، البنائية.

أما في المبحث الثاني: فقد تم عرض النزاع المسلح بنوعيه: النزاع المسلح الدولي، النزاع المسلح غير الدولي مع إشارة لاتفاقية فيينا والبروتوكول الأول والثاني لها في تعريفهم للنزاعات المسلحة.

المبحث الثالث: تم فيه إدراج أهم أسباب النزاعات المسلحة، والتي تتمثل في أسباب سياسية وتتعلق الأنظمة الدكتاتورية وغياب أسس الديمقراطية ضد الحكومات التي تدفع بالأفراد للدخول في نزاعات مسلحة ضد الحكومات لتغيير نظام الحكم.

ثم تناول الأسباب الاقتصادية بالنزاعات المسلحة من خلال تأثير الوضع الاقتصادي المتدهور وضعف التنمية على مشاكل البطالة والفقر وبالتالي يلجا الأفراد للحصول على مكاسب مادية والسيطرة على المناطق الحيوية وبالتالي اللجوء للعنف.

ثم بعد ذلك إبراز الأسباب الاجتماعية من اختلافات عرقية، دينية فيما يعرف بالإثنيات وربطها بالنزاعات المسلحة.

ثم يتناول الفصل الثاني موضوع النزاعات المسلحة في إفريقيا وربطها بالأسلحة الخفيفة، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول يتناول أسباب النزاعات المسلحة في إفريقيا وتم تجزئتها لأسباب داخلية خاصة بالقارة الإفريقية، وأسباب خارجية مرتبطة بالاستعمار الطويل لبلدان القارة الإفريقية والتبعية بعد الاستقلال.

تناول المبحث الثاني مشكلة التسلح في إفريقيا ودور الأطراف الخارجية في انتشار الأسلحة الخفيفة، مع ظهور التجارة غير الشرعية وتهريب الأسلحة الخفيفة داخل الدول الإفريقية.

ثم في المبحث الثالث تم عرض آثار انتشار الأسلحة الخفيفة على جانبين، الأول من الجانب السياسي وهو شيوع ظاهرة الدولة المنهارة، والجانب الثاني من الجانب العسكري: وهو ظاهرة الإرهاب في إفريقيا وظهور شركات الأمن الخاصة.

بعدها وفي المبحث الرابع تم إبراز أهم الجهود الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا، وتم تجسيدها في هيئة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة، وهيئة إقليمية وهي الاتحاد الإفريقي حيث تناول هذا المبحث أهم ادوار هاته الهيئتين في هذا المجال، مع تقييم في الأخير لدور كل منهما.

وفي الفصل الثالث تم اختيار الحالة الليبية لتطبيق موضوع الدراسة، وتم تقسيمه كالتالي:

المبحث الأول: تم عرض موجز عن لمحة عن الواقع الليبي مع بداية الأزمة ومطالب تغيير النظام السياسي، ثم عرض أهم أطراف النزاع الليبي على المستوى الداخلي والخارجي.

المبحث الثاني: تناول أسباب الانتشار الكثيف للأسلحة الخفيفة في ليبيا وتم ربطها بأسباب داخلية خاصة بطبيعة الدولة، وأسباب خارجية متعلقة بقوى خارجية ساهمت في نشر الأسلحة الخفيفة داخل الدولة.

أما المبحث الثالث: فتم إبراز تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على الوضع في ليبيا وعلى دول الجوار وتناول جانبين: الأول خاص بالتأثير في تصاعد حدة النزاع الداخلي، بينما الجانب الثاني هو تأثير السلاح الخفيف على دول الجوار.

بينما المبحث الرابع عبارة عن سيناريوهات محتملة حول مستقبل النزاع الليبي في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة وهي ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الأول: استمرار النزاع المسلح في ليبيا.

السيناريو الثاني: تقسيم الدولة الليبية.

السيناريو الثالث: وهو حل النزاع الليبي سلميا.

وتم في الأخير ختام هاته المذكرة بجملة من الاستنتاجات حول تأثير الأسلحة الخفيفة على النزاعات المسلحة داخل إفريقيا.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهت انجاز هذا العمل في قلة المراجع التي تتناول الأسلحة الخفيفة مع ربطها بمتغير النزاعات المسلحة في إفريقيا، فهناك دراسات حول النزاعات المسلحة بصفة عامة، وهناك القليل من المراجع التي تتناول الأسلحة الخفيفة خاصة مع إبراز تأثيرها على النزاعات في إفريقيا، بالإضافة لضيق الوقت حيث يتطلب هذا الموضوع فترة زمنية طويلة للبحث.

الفصـــــل الأول

يعتبر النزاع من الظواهر الأساسية في العلاقات الدولية، وبالتالي يتم اللجوء إلى التسلح لرغبة كل طرف من أطراف النزاع على تحقيق أهدافه وفرض وجوده.

والاستخدام المفرط للسلاح يؤدي بالاتجاه للنزاعات سواء بين الدول، أو على مستوى الأفراد داخل الدولة الواحدة فيؤدي ذلك إلى نزاعات مسلحة قد يصعب التحكم في نتائجها.

وتختلف الأسباب حسب طبيعة النزاع، فقد تكون الأسباب بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، أو بسبب تسلط الطبقة الحاكمة، أو بسبب الاختلافات في البنية الاجتماعية.

ويعتبر التسلح أداة أساسية تستخدم في النزاعات المسلحة ومن أهم هاته الأدوات نجد الأسلحة الخفيفة التي تحظى بانتشار واسع خاصة في ظل غياب الأمن وانتشار الفوضى.

كما تتميز الأسلحة الخفيفة بمواصفات تجعلها مطلوبة بكثرة في النزاعات المسلحة الداخلية، هذا ما جعل التنافس يشتد بين الدول المصنعة لها ومن خلال تزويد إنتاجها وتطوير برامجها.

المبحث الأول: مفهوم النزاع واهم النظريات المفسرة له

يعتبر النزاع حالة من حالات عدم الاتفاق بين طرفين أو أكثر، وقد يتداخل المفهوم مع عدة مفاهيم أخرى كالتوتر والأزمة والصراع والحرب.

وتختلف النظريات المفسرة لظاهرة النزاع حسب منظور كل منها، هناك من يرجعه لطبيعة النظام الدولي، وهناك من يرجعه لطبيعة الدول والنخب السياسية، بينما هناك اتجاه يركز على البعد الاجتماعي والثقافي.

في حين هناك منظور يركز على الطبيعة البشرية للأفراد والتي تميل إلى الاختلاف وعدم الاتفاق مع الآخرين.

المطلب الأول: تعريف النزاع وبعض المفاهيم المشابهة

النزاع لغة:

مشتق من كلمة نازع نزاعا ومنازعة، فنقول فلان نازع فلان في كذا: أي خاصمه وغالبه، وتنازع القوم: أي اختلفوا، وتنازع القوم الشيء أي تجاذبوه[1].

من الناحية الاصطلاحية:

يرى الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع، الأول موضوعي والثاني ذاتي.

فالتصور الموضوعي يعتبر أن النزاع هو وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف، إذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض مع المواقف التي يريد أن يحتلها الأطراف الأخرى.

أما التصور الذاتي فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.[2]

كما يشير مصطلح النزاع إلى وضع معين تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء كانت قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كل من هاته المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن النزاع يرتبط بمجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين طرفان أو أكثر، كل طرف يسعى إلى تحقيق أهدافه التي تتناقض مع أهداف الطرف الآخر، فيحدث تعارض أو اختلاف في رغبات الأشخاص بالإضافة إلى محاولة كل طرف تحقيق هذه الرغبات ولو على حساب الطرف الأخر.[3]

---

[1] سلم جحيش، سليمان أبكر محمد، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في دارفور2003**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2014، ص 07.

[2] سلام جحيش، سليمان أبكر، مرجع سابق، ص 08.

[3] عامر علي سمير الدليمي، **الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية**، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 103.

– يحدث النزاع إذن نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.

ومنه يكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات بشكل واسع[4].

ويتقارب مفهوم النزاع مع مفاهيم أخرى مثل: الصراع، التوتر، الأزمة، الحرب.

أ –الصراع:

هناك الكثير من الباحثين من يعطي للصراع نفس معنى النزاع، إلا أنه في الحقيقة هناك اختلاف في معنى كل من الكلمتين، فالصراع هو شكل من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة الموجودة فيها، [5]بينما يعبر النزاع عن اختلاف قد يستطيع أطرافه على إيجاد حلول مرضية للمتنازعين، فالصراع محكوم بعقائد فلسفية ومفاهيم قيمية يصعب فيها اتفاق الأطراف عليها أي أنه ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية.

فمفهوم الصراع قد يمتد بجذوره للماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر لذا فهو متأصل في إدراك الشعور على أن الأخر عدو دائم وهذا ما يجعل الصراع يختلف عن النزاع من حيث العمق والشدة والامتداد. [6]

ب –التوتر:

يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة، والتوتر حسب **مارسيل ميرل** هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة، وإنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع."

التوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا لا يعد التوتر مرحلة سابقة للنزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع[7].

---

[4]عامر علي، سمير الديلمي، مرجع سابق، ص132.

[5] بتاريخ:REPOZITEORY.SUSTECH.NET نقلا عن "النزاعات الداخلية" ، بتاريخ: 2019/06/10، ص 72.

[6]النزاعات الداخلية"، مرجع سابق، ص 73.

[7] "الإطار النظري والمفاهيمي"، مرجع سابق، ص 07.

ج . الأزمة:

ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول.

ومن بين هذه الخصائص:

– المفاجأة: فالأزمة غير متوقعة

– تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها.

– نقص وعدم دقة المعلومات.

– قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

ومن أهم التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف **ماكليلاند** وهي:" عبارة عن متفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها".

كذلك يعرفها **كارل سلايكي** بأنها "حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم أي أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير مفاجئ وحاد في النتائج".

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.

والأزمات غالبا ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي كلها إلى حرب، إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ.

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه.[8]

د –الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

عرف **كلوزفيتس** الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا"، إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى.

وعليه فان الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا، اقتصاديا أو إيديولوجيا.

---

[8] حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، الجزائر: منشورات خير جليس، د. س. ن، ص 28.

تطور مفهوم النزاع:

بشكل عام، تدخل الجماعات البشرية أو الوحدات السياسية نزاعات مسلحة إما بغية الحفاظ على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية، فالنزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف مصدر النزاع.

فالنزاعات المسلحة في المجتمعات البدائية كانت ذات مردود مادي وبشري هام للطرف المنتصر، ويتمثل ذلك في الغنائم والأموال التي يستولي عليها، وفي فرض الضرائب وكذلك بواسطة نظام الرق، وأيضا في السيطرة أحيانا على أراضي منتجة زراعيا أو غنية بالمصادر الأولية كالمناجم، حيث كان الطرف المنتصر في المكاسب التي يحققها يساعد هذا الأخير ويشجعه على الدخول في نزاعات مسلحة أخرى من نوع الغزوات.

ويرى بعض المفكرين أن النزاعات المسلحة كانت الوسيلة المعتمدة لتحقيق التغييرات السياسية الأساسية في العالم الحديث كبناء الدولة القومية والحفاظ عليها لاحقا ونشر الحضارات الحديثة في العالم وكذلك كوسيلة لاستقرار ميزان القوى، وللنزاعات المسلحة وظيفة سوسيولوجية وتحديدا اندماجية من حيث تأثيرها في تضامن وتماسك الجماعة والحفاظ على هويتها أمام المخاطر الخارجية التي تهددها والتي بالتالي تزيد من وعي الجماعة لذاتيتها.

– تزايد عدد النزاعات المسلحة بشكل عام بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة مع الفترات السابقة، ويمكن إدراج الملاحظات التالية حول طبيعة النزاعات في الجزء الثاني من القرن العشرين:

– حصلت مجمل النزاعات في العالم الثالث: آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية في مقابل ذلك غياب النزاعات المسلحة في أوربا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظمتين وكون دول أوربا قد توصلت إلى حل كثير من القضايا التي تشكل مصدرا للنزاعات في العالم الثالث بشكل أو بآخر ونشير إلى بعض المجالات كأمثلة: بناء الدولة، التنمية الاقتصادية، الهوية الوطنية.

– حصل ازدياد في عدد النزاعات الداخلية أو التي تبدأ على المستوى الداخلي وتتحول إلى المستوى الإقليمي والدولي نتيجة تدخل قوى خارجية عسكريا وسياسيا، ازدادت النزاعات الاثنية في المقابل انخفضت النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول وخاصة الحروب الاستعمارية.

– تزايد التدخل الخارجي في النزاعات بشكل ملحوظ وتحديدا التدخل المباشر الذي طبع المرحلة حتى أواخر الستينات تقريبا وبعد ذلك صار مجمل أنواع التدخل من النوع غير المباشر أو غير العلني.

– انخفض عدد النزاعات المسلحة بين الدول في السبعينات مقارنة مع الفترات السابقة، وذلك كون مجمل نزاعات التحرير الوطني من الاستعمار قد قامت في الخمسينات والستينات، وكون مجمل الدول التي شهدت هذه الحروب نالت استقلالها الوطني، فانتهت المشكلة الوطنية لتبدأ مشكلة بناء الدولة مما يفسر ازدياد النزاعات الداخلية المختلفة.

– ازدياد درجات العنف في النزاعات الداخلية ودل على ذلك ارتفاع عدد الضحايا وزيادة حجم الأضرار المادية التي تلحق بالمتنازعين.

ويمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع للنزاع تتمثل في:

النزاع الدبلوماسي:

وهو الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية المعروفة والمعمول بها كوسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين وأعراف دولية، ويحصل ذلك في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها، أو في إطار العلاقات الثنائية المباشرة.

النزاع غير المؤسسي:

وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها ولكنه لا يشكل نقيضا لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف، ومن الأمثلة على هذا النوع من النزاعات قطع العلاقات الدبلوماسية، فرض العقوبات، تبادل الاتهامات والحملات الصحفية وغير ذلك.

النزاع المسلح:

وهو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتم بالعنف، ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق ولو أن الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم الأول.

ويعتبر القانون الدولي أن الحرب هي وضع قانوني ما بين دولتين يشترط قيام إعلان حرب أو إنذار مشروط بشن الحرب وهو إخطار الدولة الأخرى باستنفاذ كافة الوسائل السلمية واللجوء للوسائل غير السلمية من حصار وأعمال انتقامية وتضع الدولة نفسها في حالة الحرب.[9]

وهذا الوضع القانوني للحرب أكدت عليه اتفاقية لاهاي 1907، في احترام قواعد وأعراف الحرب البرية والتأكيد على إعلان الحرب والإنذار المشروط بشن الحرب كأمر سابق على الحرب لكن الواقع المادي للحرب عكس ذلك بحيث أن الكثير من الدول لجأت للحرب دون هذين الشرطين.[10]

---

[9] محمد فراج، جنيدي خوليفة، "دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، العراق أنموذجا بعد 2003"، **مذكرة ماستر**. جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 12.

[10] عامر علي، سليم الديلمي، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنزاع

هناك اتجاهين في تفسير ظاهرة النزاع،

اتجاه جزئي: وتندرج ضمنه نظرية العدوان، نظرية الإحباط، نظرية التعلم الاجتماعي.

اتجاه كلي: تندرج ضمنه النظرية الواقعية، الليبرالية، البنائية.

أ –النظريات **الجزئية**: وتعتبر من أهم النظريات المفسرة للنزاع حيث ترجع أسباب النزاع إلى الطبيعة البشرية التي تميل إلى النزاع والعنف، ومن أهم هاته النظريات:

نظرية العدوان، نظرية الإحباط، نظرية التعلم الاجتماعي.

1 – نظرية العدوان :

تعتبر هاته النظرية أن العدوان هو نزعة فطرية متأصلة في الطبيعة البشرية، حيث أن الغريزة البشرية تشتمل على فئتين وهما:

الأولى هي غريزة الحياة: وهي مسؤولة عن كل ارتباط ايجابي مع الآخرين، كما أنها مسؤولة عن التعاون بين الأفراد.

أما الثانية فهي غريزة الموت: وهي تسعى إلى التدمير والقتل.[11]

2 – نظرية الإحباط :

تعتمد على أن أسباب العدوان سواء كان بين الأفراد أو الدول هو الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين.

ويربط **جون دولارد** العلاقة بين الإحباط والعدوان من خلال أن وجود عائق بين الفرد وتحقيق رغباته يدفع بهذا الأخير إلى تعبئة أكبر قدر من طاقته وفي حال استمرت هاته التعبئة دون أن يرافقها نجاح فان الفرد يميل إلى التعبير عن نفسه بسلوك تدميري.

وتتمثل مصادر الإحباط في وجود ثلاث فئات وهي:

العوائق: وتتمثل في الظروف الطبيعية والأفراد الآخرين والمعايير الاجتماعية.

النقائص: عناصر كالجفاف، نقص الموارد الطبيعية.

الصراعات: نشاط عدة دوافع لدى الإنسان في وقت واحد.

ومن أهم مصادر الإحباط هي ارتفاع نسبة البطالة وانعدام الديمقراطية التي تدفع بالأفراد للاتجاه نحو العنف[12].

---

[11]"الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة"، نقلا عن: univ .biskra.dz، ص30.

[12]سليم جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص 12.

3- نظرية التعلم الاجتماعي :

حسب هاته النظرية فإنها تربط النزاع بالعنف الذي هو سلوك متعلم كغيره من أنواع السلوك الأخرى، حيث تمثل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدرا للنزاع حيث يتعلم الاستجابة العنيفة

ومن أصحاب هذا الاتجاه باندورا الذي يرجع الأسباب التي تدفع بالإنسان نحو ميله للنزاع والعدوان تجاه الآخرين إلى تحريضه بشكل مباشر نتيجة العديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية إضافة إلى اكتساب العدوان من خلال خبرته السابقة.[13]

ب -النظريات الكلية للنزاع:

1 - النظرية الواقعية :

تفسر النظرية الواقعية النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول ،وفي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات وبالتالي كل دولة تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها وتحقيق أمنها دون الاهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى ، لأن السياسة الدولية محكومة بمفهوم المصلحة ، فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها والتقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى ،وباعتبار أن الدول الأخرى أيضا تسعى لتحقيق أمنها بذات الطريقة ،هنا تكون الحرب نتيجة حتمية في إطار البيئة الفوضوية للنظام الدولي ،من هنا ترى الواقعية أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى. [14]

- يختلف الواقعيون حول النظام الأفضل لتوازن القوى، فيرى **هانس مورغانتو** أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار وتجنب النزاعات، في حين اعتبر **كينيث وولتز** أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف والسيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، ويعتبر **جون ميرشايمر** أن النظام ثنائي القطبية له دور كبير في الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه عدم الاستقرار والتوجه أكثر نحو النزاعات.

2 - النظرية الليبرالية:

تعتمد الليبرالية في طرحها على فكرة أن التجارة بإمكانها خلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من النزاع، وحسب جوزيف ناي فان أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع النزاعات بين الدول، ولكن لأنها تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية، أي أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.

---

[14] "الإطار النظري للدراسة"، نقلا عن UNIV.BISkRA.DZ، ص 33.

يفترض الليبراليون من خلال نظرية السلام الديمقراطي أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها، وأنها نادرا ما تلجأ للعنف، والنزاعات هي نتاج التناقضات الفكرية والسياسية وتطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هاته التناقضات، لان الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسؤولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات بما في ذلك قرار الحرب بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.

– تحصل النزاعات حسب الليبراليين لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن مصالحها وإسماع صوتها المناهض للحروب، لذلك فان قيام الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم في إلغاء الحروب والنزاعات.

– يفترض الليبراليون أن المؤسسات الدولية تتيح عدة سبل لحل النزاعات، حيث أن إقرار السلام بين الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل الجماعة الأوربية للفحم والصلب، الناتو، والمجموعة الاقتصادية الأوربية.

– يؤكد الليبراليون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا على سلوك الدول فان ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحيه هدفها مضاعفة القوة، كما يدفع بالآخرين الى تبني سياسات مماثلة تنتهي في الأخير بإثارة النزاعات والحروب.

كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع على حدوث نزاعات على المستوى الدولي.

3 – النظرية البنائية:

تعتمد البنائية على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل مع بعضها، حيث تعتبر الهوية مسالة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الدول وتستجيب لمتطلباتها.

حيث أن اغلب النزاعات الداخلية يقودها عنصر الهوية، حيث شكلت النزاعات ذات الطابع الإثني ذريعة للتدخل الخارجي بدافع الانتماء الإثني الواسع وهذا ما يؤدي إلى توسيع دائرة الأطراف المتنازعة.

وبالتالي فإن ما يبدو بأنه نزاع داخلي قد يتحول إلى نزاع دولي.

ويرى البنائيون أن النزاعات بين الدول تغذيها تراكمات حضارية ثقافية، فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية حيث يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة ، إن النزاع حسب التفسير البنائي ليس نتيجة فوضوية النظام الدولي، وإنما هو نتاج التوجه النزاعي للهوية الاجتماعية للأفراد والقادة، وهي عوامل تحكمية يديرها القادة والأنظمة بالإضافة

إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والتي تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس نزاعية من خلال تعبئة الجماهير وإحياء الخلافات التاريخية .[15]

المبحث الثاني: مفهوم النزاعات المسلحة

يحدث النزاع المسلح عندما يبلغ العنف بين طرفين درجة معينة من الجسامة والاستمرارية، ويمكن أن يكون الطرفان إما دولتين ويكون هذا نزاع مسلح دولي، أو بين دولة ومجموعة مسلحة غير حكومية وهنا يكون النزاع غير دولي أو داخلي، وفي كلتا الحالتين فان هذا يحدث أضرارا بالغة ويؤثر على استقرار الدول.

المطلب الأول: النزاع المسلح الدولي:

هو حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك بين طرفين أو أكثر وينطبق على أنواع مختلفة من المواجهات خصوصا التي تكون بين دولتين أو أكثر، أو بين دولة وحركة تحرير وطنية حيث أن حروب التحرير الوطنية التي يقاتل فيها شعب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي أو الأنظمة العنصرية تعتبر نزاعات مسلحة دولية.

ووردت تعريفات أخرى لمفهوم النزاع المسلح الدولي بأنه استخدام القوة المسلحة من قبل طرفين متحاربين على الأقل ولابد من أن يكون أحدهما جيش نظامي، وتقع خارج حدود إحدى هذين الطرفين تبدأ عادة بإعلان وتتوقف لأسباب ميدانية أو استراتيجية وتنتهي إما بالاستسلام أو اتفاق صلح.[16]

النزاع المسلح الدولي هو التهديد أو التلويح باستخدام القوة من قبل دولة لأخرى ضد سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي، وقد حرم ميثاق الأمم المتحدة التهديد لهذا الغرض وأوجب حل المشاكل الناشئة عن النزاع المسلح بالطرق السلمية، دون اللجوء للمواجهة الحربية، وتتمثل حالات النزاع المسلح الدولي في:

قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو أو شن أي هجوم على أراضي دولة أخرى أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتا ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم أو أي ضم لأراضي دولة أخرى أو جزء منها عن طريق استخدام القوة، فالنزاع المسلح الدولي يشير إلى غزو أو هجوم أو احتلال أراضي دولة لأخرى باستخدام القوة المسلحة وأيا كان نوع هذه الأسلحة أو حجم القوة المشتركة في النزاع.

قيام القوات المسلحة لدولة ما بقصف أراضي دولة أخرى أو استخدام دولة لأي أسلحة ضد دولة أخرى، أو محاصرة موانئ أو سواحل دولة عن طريق استخدام القوات المسلحة لدولة أخرى.[17]

هجوم مسلح لدولة ما على القوات البحرية أو الجوية أو الأساطيل البحرية والجوية لدولة أخرى، فالنزاع المسلح الدولي لا يشمل على صنف واحد أو نوع معين من الأسلحة، وإنما يشمل الجهد العسكري لهته الدول المتنازعة

---

[15] "الإطار النظري والمفاهيمي"، مرجع سابق، ص 38.

[16] محمد فراج، جنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 18.

[17] عامر علي، سمير الديلمي، مرجع سابق، ص 37.

لتحقيق كل منها لأهدافها من جراء النزاع المسلح، لذلك فالدولة تعتمد خطط وأسلحة وأساليب تحقق لها مصالحها إن كان بواسطة البر أو البحر أو الجو.[18]

قيام دولة إمداد ميليشيات أو قوات غير نظامية مسلحة على أراضيها وإمدادهم بالأسلحة والمساعدات التي تحتاجها للقيام بعمليات ذات طابع عسكري ضد دولة أخرى، فالدولة التي يتواجد على أراضيها هذه الجماعات المسلحة فإنها تقوم بحرب غير مباشرة ضد الدولة الأخرى، فالدولة الأخيرة يصبح لديها المبرر للقيام بعمليات عسكرية ضد الدولة التي تأوي هذه الجماعات وبالتالي يكون النزاع المسلح الدولي واقع فعلا لدفع الاعتداء.

سماح دولة باستخدام أراضيها ووضعها تحت تصرف دولة أخرى لارتكاب عمل عسكري عدواني ضد دولة ثالثة مثل هذا العمل يعتبر عدوانا من جانب الدولة الأولى التي سمحت للدولة الثانية وقواتها المسلحة للاعتداء على دولة أخرى مسببة نزاعا مسلحا دوليا.

ونستنتج مما سبق أن استعمال القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعتبر نزاعا مسلحا دوليا عند شن هجوم على دولة أخرى واحتلالها أو احتلال جزء منها أو التعرض لمصالحها من جراء هاته القوة المسلحة، واستخدام القوة المسلحة البرية أو الجوية أو البحرية أو غيرها من الأسلحة[19].

المطلب الثاني: النزاع المسلح غير الدولي: أي داخلي

ينظر إليه أنه يشمل جميع أنواع العنف التي تحدث ضمن نطاق الدولة الإقليمي ويتراوح ما بين حرب أهلية إلى أعمال العصيان من مظاهرات وشغب مسلح.

وقد عرفت **اتفاقيات جنيف** للنزاعات المسلحة في المادة الثالثة بأنه نزاع ذو طابع غير دولي.

أي يقصد بالنزاع الداخلي وجود جماعة مسلحة منظمة يرأسها قائد لها أهداف معينة بقصد تحقيقها وعلى خلاف مع السلطة المركزية، وتحتفظ هذه الجماعة بالسيطرة على جزر من الإقليم، وتعمل على إملاء شروطها أو مخالفة أوامرها وتوجهاتها أو السيطرة على الحكم بالعمل المسلح ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار والفوضى بسبب هذا النزاع.

ويعتبر غياب التجانس المجتمعي في كثير من الدول يشكل بيئة خصبة لنمو النزاعات الداخلية خاصة إذا لم تعمل السلطة السياسية على محاولة إقامة اندماج وطني بين الأفراد.

يمكن تدويل النزاع المسلح غير الدولي إذا كانت الجماعة المسلحة من غير الدول تعمل تحت سيطرة دولة أخرى أو بالنيابة عنها.

كانت النزاعات المسلحة غير الدولية قبل اتفاقيات جنيف من المسائل الداخلية وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي وقع فيها النزاع، في حين تطبق أحكام القانون الدولي على النزاعات المسلحة الدولية وتخضع لقانون

---

[18] عامر علي ،سمير الديلمي، المرجع نفسه، ص 38 .

[19] عامر علي سمير الديلمي، المرجع السابق، ص 39.

الحرب باعتبارها تقع بين الدول، وبذلك بقيت النزاعات المسلحة غير الدولية خارج الإطار القانوني الدولي إلى غاية منتصف القرن العشرين حيث ظهرت فكرة الاعتراف بالمتحاربين التي أدخلت النزاع المسلح غير الدولي في أطار القانون الدولي.[20]

وتناولت اتفاقيات جنيف في بروتوكولها الثاني الملحق بها عام :1977النزاعات المسلحة الداخلية بأنها: "هي النزاعات الحاصلة داخل إقليم إحدى الدول بين القوات الحكومية وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس تحت قيادة مسؤولة مسيطرة على جزء من الإقليم وتستطيع القيام بعمليات عسكرية.[21]

اتفاقيات جنيف للنزاعات المسلحة:

وتتناول اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها الإضافية الأشخاص المحميين في النزاعات المسلحة سواء الداخلية أو الدولية وتدعو إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمنع حدوث الانتهاكات بالإضافة إلى البحث عن المتسببين في هاته الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة.

تناولت اتفاقية جنيف الأولى لسنة 1864فئة الجرحى والجنود والمرضى في الحرب البرية.

اتفاقية جنيف الثانية لسنة 1906 تحمي الجرحى والمرضى والجنود الناجين في السفن الغارقة أثناء النزاعات المسلحة، وتشبه أحكام هاته الاتفاقية الأحكام الواردة في الاتفاقية الأولى لكنها تنطبق بالتحديد على فئة الحرب البحرية.

تنطبق اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1929 على أسرى الحرب من حيث مواردهم المالية، الإعانات، الإجراءات القضائية المتخذة ضدهم، وقد أقرت مبدأ إطلاق سراح الأسرى وإعادتهم لوطنهم بعد النزاع المسلح.

تناولت الاتفاقية الرابعة لسنة 1949 في موادها الأشخاص المتمتعين بالحماية ومعاملتهم وتميز وضع الأجانب في إقليم أحد أطراف النزاع من وضع المدنيين في الإقليم المحتل، وكذلك توضح التزامات قوات الاحتلال تجاه السكان المدنيين وتضم أحكاما تفصيلية بشأن الإغاثة الإنسانية في الإقليم المحتل كما تضم نظاما معينا لمعاملة المعتقلين.

---

[20] سعدية زريول،"حماية ضحايا النزاعات المسلحة"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،2017، ص 12.

[21] محمد فراج، جنيدي خوليفة، دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية: العراق أنموذجا، **مذكرة ماستر**، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2017.

المبحث الثالث: أسباب النزاعات المسلحة

تعتبر النزاعات المسلحة ذات انعكاسات خطيرة على الأفراد والشعوب، حيث في الغالب تؤدي لحدوث خسائر تشمل جميع المجالات سواء البشرية أو حتى المادية ، إضافة إلى غياب الأمن والاستقرار على الساحة الدولية ، فقد تتعدد أسباب النزاعات إلا أن آثارها تنعكس على الجميع، والمتتبع للواقع الدولي يلاحظ قيام عدة نزاعات مسلحة لأسباب مختلفة، من أهمها الأسباب السياسية التي تتعلق بطبيعة الأنظمة الحاكمة والأسس التي تقوم عليها، وهناك أسباب اقتصادية متعلقة بنقص الموارد، وضعف الاستثمار، والتوزيع العادل للثروات ،كما أن هناك أسباب اجتماعية بالاختلافات الاجتماعية لدى المجتمعات.

وبالتالي كل نزاع مسلح له أسبابه ودوافعه.

المطلب الأول: الأسباب السياسية للنزاع

تعد الأسباب السياسية من أهم الأسباب المؤدية للنزاعات المسلحة، خاصة في حالة ظهور بوادر لضعف المركز السياسي للقائمين على السلطة، لذا فقد تظهر بعض القوى إما لتعديل أنظمة الحكم أو المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم، مما يسمح بتدخل القوى الأجنبية في هاته النزاعات، وما يدفع بالنزاعات المسلحة أنها تزين لأطراف النزاع إمكانية الوصول الى قمة السلطة.[22]

عندما تمارس السلطة العنف والاضطهاد يكون انتماء الشعب للنظام هامشيا ومحدودا ينحصر في المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب وغياب الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية، والتعامل بالقوة تجاه كل جماعة رافضة لشرعية النظام السياسي، كذلك يؤدي التوزيع غير العادل للمناصب داخل المؤسسات السياسية فان هذا يزيد من احتمالية نشوب النزاعات، حيث أن النظم الدكتاتورية والمستبدة المغلقة تزيد فيها احتمالية تولد مشاعر الاستياء مع الوقت وخاصة لخدمة مصالح بعض الجماعات العرقية في الوقت التي يتم فيه تجاهل مصالح غيرها.

وتلجأ هاته الجماعات للعنف إذا لجأت الدولة لأساليب القمع والعنف والى سياسات التمييز في توزيع المناصب في المؤسسات السياسية.

[22] "أسباب النزاعات"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، متحصل عليه من :www.politics.dz

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للنزاع

إن الوضع الاقتصادي يشجع على زيادة الاستثمار ويساعد على توجيه موارد إلى الدولة للتنمية وإقامة المشروعات الخدماتية التي ترفع من مستوى الشعور بعيدا عن استنزافها في المجالات العسكرية، مما يؤدي إلى حل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية مثل: البطالة، التضخم الاقتصادي مما دفع بالشعوب للسعي نحو الحفاظ على استقرارها الداخلي حيث يستمتع الجميع بالتقدم والتطور، وهنا تعمل الطبقة الفقيرة بالتصادم مع السلطة أو الفئات المسيطرة داخل الدولة لتامين حاجياتها،

ويتطور الوضع إلى أن تكون النزاعات المسلحة خاصة في الدول النامية وتدخل الدولة في دوامة عنف وتهديد لكيانها، وقد تستمر هاته النزاعات لسنين طويلة تتكبد عناءها الشعوب الفقيرة مثل ما يحدث في إفريقيا

كذلك يؤدي عدم التكافؤ بين الفرص الاقتصادية والاختلافات في مستويات المعيشة بين الأفراد والفجوات المتزايدة، يؤدي إلى التوترات الداخلية التي سرعان ما تتطور في حال ما لم يتم علاجها منذ البداية إلى نزاعات قد يصعب التحكم فيها لاحقا، بالإضافة إلى أن التنافس على الموارد من أهم الأسباب الاقتصادية للنزاع حيث يعمل بعض الأفراد على السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي تحوي على ثروات[23]، وفي ظل غياب الاستقرار والأمن فان الوضع يتفاقم وتصبح مواجهات عنيفة بين الأفراد ويرى كل طرف بأحقيته في التحكم في الموارد خاصة في الدول التي تعاني من تعددية اثنيه أو الدول ذات الطبيعة القبلية.

في حالة عجز الدول النامية على تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، فان هاته الأخيرة تلجأ للاستدانة من الخارج، فتقوم الدول أو المؤسسات الاقتصادية العالمية بتقديم المساعدات المالية على شكل ديون، يقوم المسؤولون السياسيون للدولة المستدينة بتكريس جهودهم لمكاسب شخصية بدلا من تحسين ظروف البلاد، ما يؤدي للتبعية الأجنبية التي تزيد من معدلات البطالة والتنافس على الموارد وتوفر أرضا خصبة للنزاع.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية للنزاع

يتكون أي مجتمع من تركيبة اجتماعية مختلفة، وتعمل الدولة على جعل ولاء الأساسي للدولة للام، إلا أنها في أحيان كثيرة لا تستطيع القضاء على كل المشاكل بين مجموعتها البشرية المختلفة، سواء لأسباب دينية أو عرقية، حيث تعبر كل مجموعة عن نفسها في صور مختلفة على الآخرين منها استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن هاته الاختلافات الإثنية والعرقية.

وتعرف العرقية "بأنها شعور أو إحساس الجماعة بان لها انتماء واحد، وقد يكون هذا الانتماء متعارضا مع ولاء الدولة ".[24]

---

[23] "أسباب النزاعات"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية**، متحصل عليه من:www.politics.dz

[24] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الافريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص145.

فالعرق مصطلح بيولوجي يستخدم لتوصيف جماعة من الأفراد لديهم خصائص جسدية وفيزيولوجية متشابهة بحيث تنقل من جيل لأخر[25] ، ويمكن للعرق أن يكون سببا في النزاعات المسلحة بين الأفراد خاصة في الدول الدكتاتورية التي تعمل على التمييز بين الأفراد وتعزيز الفرو قات بينهم، مما يزيد من حجم الكراهية ويدفع بالأفراد لممارسة العنف ضد من يختلف عنهم وبالتالي تدخل الدولة في نزاعات داخلية ، وكذلك يلعب الاستعمار دورا كبيرا في تعزيز الفروقات من خلال سياسة التمييز العنصري بين الأفراد وتفضيل فئة على حساب أخرى, مثل ما حدث في رواندا حيث كانت أقلية الهوتو تمتلك امتيازات دون التوتسي ما أدخل البلاد في نزاع مسلح كلف الدولة العديد من الخسائر في شتى المجالات.

ظهرت في فترة نهاية الحرب الباردة مشكلة الإثنيات التي ميزت نزاعات تلك الفترة، يقصد بالإثنية مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين يشتركون في عدة خصائص مثل: اللغة، الدين، العرق، العادات والتقاليد، نسبيا تعيش في مجتمع أكبر، حيث يعرف **جون ستاك** الإثنية بـ:" عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، القرابة، الدين، اللغة، القيم والعادات وقد برزت في الكثير من دول العالم إثر تفكك الاتحاد السوفييتي".[26]

في بعض الدول تعمل النخب السياسية على تسييس الظاهرة الإثنية وامتلاك وسائل الضغط والتأثير كوسائل الإعلام والاتصال لتفعيل النزاعات واختلاقها من أجل مصالح خاصة.[27]

كما يعتبر الاستعمار أهم محرك للنزاعات الإثنية من خلال تثبيت مجموعة اثنيه على أكثر من دولة، ما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ عدائي في نفس المنطقة الجغرافية وترى كل فئة على أن لها أحقية ولها امتيازات دون غيرها مما يؤثر على امن المنطقة واستقرارها.

---

[25] عادل جارش، جمال العيفاوي،"النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية"، **المركز العربي الديمقراطي**، متحصل عليه من: www.POLITICS.DZ

[26] عادل جارش، جمال العيفاوي، "النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية"، متحصل عليه من: WWW.POLITICS.DZ

[27] عائشة بوعيشة،" أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية،2018، ص 10.

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للأسلحة الخفيفة

الأسلحة الخفيفة هي أسلحة بسيطة وسهل الاستخدام مقارنة بالأسلحة الأخرى هذا ما جعلها على نطاق واسع ومن السهل الحصول عليها، وتختلف مصادر الحصول بين داخلية وخارجية.

المطلب الأول: تعريف الأسلحة الخفيفة

الأسلحة الخفيفة هي أسلحة يحملها الإنسان مصنوعة وفق المواصفات العسكرية لاستعمالها كأدوات حربية مهلكة وبوجه عام مثل تلك الأسلحة التي يحملها قوات الأمن وتشمل: المسدسات، المسدسات نصف أوتوماتيكية، البنادق القصيرة، البنادق الآلية، المدافع، الرشاشات الخفيفة، الأجهزة المحمولة لإطلاق القذائف، والصواريخ المضادة للطائرات، أجهزة قذف القنابل اليدوية المحمولة يدويا.[28]

تعرف **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**: "هي أسلحة قابلة للحمل مصممة للاستخدام من قبل عدة أفراد يقومون بالخدمة كطاقم واحد، مثل المدافع الرشاشة الثقيلة، وقاذفات القنابل اليدوية المنصوبة والأسلحة النارية المحمولة المضادة للطائرات، والأسلحة النارية المحمولة المضادة للدبابات، والقاذفات المحمولة للصواريخ المضادة للدبابات، ومدافع الهاون، وتشمل أيضا الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات[29]

تعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال فريق الخبراء الحكوميين الذين أسندت لهم إعداد تقرير شامل عن الأسلحة الخفيفة ب:" هي الأسلحة التي تصنع طبقا لمواصفات عسكرية لأغراض الاستخدام كأسلحة حربية مهلكة، وهي مصممة لاستخدام جميع القوات المسلحة بما في ذلك قوات الأمن الداخلي في عدة أغراض منها الحماية الشخصية أو الدفاع عن النفس والقتال وإطلاق النيران ومقاومة الدبابات أو الطائرات من مسافات قصيرة نسبيا ".

الأسلحة الخفيفة إذن هي كل سلاح فتاك محمول يقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة أو يصمم لقذف أو إطلاق طلقة أو رصاصة أو يمكن تحويله ليقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة بفعل مادة متفجرة.[30]

يعرف **معهد الأمم المتحدة لنزع السلاح** الأسلحة الخفيفة بأنها:

"هي الأسلحة التي تضم المسدسات والبنادق الهجومية والرشاشات والبنادق الآلية ونصف الآلية، إضافة إلى القذائف الصاروخية المحمولة المضادة للطائرات أو الدبابات والألغام".[31]

---

[28] الأسلحة الخفيفة، **مجلة المسلح**. متحصل عليه من:COM_RT_ARABIC

[29]." أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **معهد السلام الدولي**، العدد 90، د. س. ن، ص29.

[30] عبد الرحمان بختيل،" التنظيم الدولي للأسلحة الخفيفة"، **مذكرة ماجستير**. جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق بن عكنون،2016، ص 15.

[31] عبد الرحمان بختيل، المرجع نفسه، ص 16.

المطلب الثاني: أنواع الأسلحة الخفيفة ومصادرها

للأسلحة الخفيفة أنواع متعددة منها الرشاشات الثقيلة، قاذفات القنابل المحمولة باليد، المدافع المحمولة المضادة للطائرات، المدافع المحمولة المضادة للدبابات، البنادق عديمة الارتداد، القاذفات المحمولة لإطلاق القذائف والمجموعات الصاروخية المضادة للدبابات، القاذفات المحمولة لإطلاق مجموعات القذائف المضادة للطائرات، الهاون التي يقل عيارها عن مئة ميليمتر.

كما أن الذخائر والمتفجرات تشكل جزء لا يتجزأ من الأسلحة الخفيفة وهي عدة أنواع منها: الحاويات المتنقلة للقذائف منظومات الدفعة الواحدة المضادة للطائرات والمضادة للدبابات، القنابل اليدوية للأفراد والمضادة للدبابات، الألغام الأرضية والمتفجرات.

كما أن هناك نوع آخر من الأسلحة الخفيفة وهو ما يعرف بنظم الدفاع الجوي المحمولة على الكتف وهي مصممة لكي يقوم بحملها وتشغيلها فرد واحد أو طاقم مؤلف من عدة أفراد، تطلق صواريخ ارض جو قصيرة المدى، وهي ثلاثة أنواع رئيسية: الباحثة عن الأشعة تحت الحمراء السالبة، نظام راكبات حزمة الليزر، خط تسديد القيادة clos[32]

ومن أخطر الأسلحة الخفيفة الأكثر استخداما:

بندقية كلاشينكوف:

كان أول تصميم لها سنة1947 ، تستخدم فيها طلقة عيار 7.62ملم، تتصف بخفتها ودقتها لدى الرمي برشقات، من أشهر الدول المصنعة لها: روسيا، يوغوسلافيا، الصين، كوريا الشمالية.

بندقية M16:

صممت سنة 1956، تزن آخر نسخة منها 3.99 كيلوغرام، يسع مخزنها لـ 30 طلقة، يبلغ مدى رميها 550 مترا، سرعة الرمي تقدر ب 15طلقة في الدقيقة.

رشاش M240:

هو سلاح آلي يمكنه تدمير القوة البشرية ووسائل النقل على حد سواء، تبلغ سرعة رميه 650طلقة في الدقيقة.

البندقية الآلية الخفيفة:

تستخدم طلقة عيار 5.8 ملم، صممت في الصين ويتسع مخزنها لثلاثون طلقة.

[32] "الأسلحة الخفيفة"، **مجلة المسلح**، متحصل عليه من :COM_RT_ARABIC

كما تتمثل مصادر الأسلحة الخفيفة في:

مصادر داخلية: تتمثل في مخازن الجيوش والشرطة عندما تتعرض لهجمات من جماعات العنف المسلح أو تتفكك بعض الجيوش، كما قد تأتي من التصنيع المسلح غير المرخص به.

مصادر خارجية:

تتمثل في الأسلحة التي يدفع بها من الخارج بقصد زعزعة الأمن أو عن طريق التجارة غير المشروعة على المستوى الدولي[33].

المطلب الثالث: خصائص الأسلحة الخفيفة

تتميز الأسلحة الخفيفة بعدة مميزات جعلتها من انسب الأسلحة في النزاعات الداخلية حيث تسمح هذه الأخيرة بتنفيذ العمليات المتحركة التي لا يمكن فيها استخدام الأسلحة الثقيلة أو يكون استخدامها محدود بسبب صعوبة الأرض في الجبال أو الغابات أو المدن، وتتمثل أهم خصائص الأسلحة الخفيفة في:

- **البساطة وطول مدة الاستخدام:**

تتميز الأسلحة الخفيفة عن غيرها من الأسلحة بان أجزاءها المتحركة قليلة، وطويلة العمر وبعض هذه الأسلحة يمكن مع توفر الحد الأدنى للصيانة تظل صالحة للاستخدام في فترة تتراوح بين عشرين إلى أربعين سنة أو أكثر، وتستخدم استخداما واسعا في النزاعات التي يشارك فيها مقاتلون غير متعلمين أو أطفال نظرا لسهولة استخدامها بحد ادني من التدريب.

- **سهولة الحمل والإخفاء:**

تتميز الأسلحة الخفيفة بسهولة الحمل حيث يمكن أن يحملها الأفراد أو المركبات الخفيفة كما يمكن نقلها أو تهريبها بسهولة إلى مناطق النزاعات، ويسهل إخفاءها بين شحنات البضائع العادية.

- **الاستخدام الواسع لها:**

على خلاف الأسلحة الأخرى التي لا تقتنيها عادة سوى القوات المسلحة، فان الأسلحة الخفيفة لها استخدامات مشروعة لدى قوات الجيش والشرطة كما يمكن أن يقتنيها المدنيين لتوفير أمنهم الشخصي.

- **الوفرة وانخفاض التكلفة:**

يوجد عدد كبير من موردي الأسلحة الخفيفة في كافة أنحاء العالم وتتوفر عشرات الملايين منها، وكثيرا ما يعاد تدويرها بعد استخدامها في نزاع مسلح، ليتم استخدامها في نزاع آخر [34]هذا ما أدى لانخفاض أسعارها حيث يعادل سعر بعضها كيس من الذرة أو معادلا لسعر دجاجة في بعض الدول الإفريقية.

---

[33]"أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **معهد السلام الدولي**، العدد 90، ص29.

[34]"الأسلحة الخفيفة"، **مجلة المسلح**. متحصل عليه من:COM_RT_ ARABIC

- **القدرة على إحداث خسائر بشرية:**

إن الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة بين الجماعات الفرعية داخل الدولة وبين المدنيين يمكن أن يوفر لهته الجماعات قوة تعادل أو تفوق قوة الشرطة الوطنية، فهته الأسلحة لها القدرة على إطلاق ما يصل إلى سبعمائة طلقة في الدقيقة، حيث يمكن أن يشكل فرد واحد أو مجموعة مسلحة صغيرة تهديدا كبيرا للدولة، وقد أدى استحداث تقنيات جديدة لإطلاق القنابل اليدوية بالدفع الصاروخي، وكذلك في مجال الأسلحة المضادة للدبابات إلى زيادة قوة النيران التي تستخدمها الفصائل المتحاربة في النزاعات الداخلية.

أهم برامج تطوير الأسلحة الخفيفة:

- **البرنامج الفرنسي:**

ويستهدف إيجاد آلية جديدة لإطلاق الصواريخ الفردية وتوجيهها إلى الأهداف المفترضة من خلف زوايا المواقع والمباني بحيث يتم تحديد الهدف من خلال كاميرات صغيرة تنقل الصورة من خوذة الجندي المجهزة بشاشة عرض رأسية، وتعتبر بندقية الاقتحام الفرنسية Famas هي أحدث طراز مطور وتنتشر في الدول الإفريقية حيث تتسع لثلاثين طلقة ومعدل إطلاقها1100طلقة في الدقيقة.

- **البرنامج الأمريكي:**

يهدف إلى زيادة القوة التدميرية ورفع مستوى الأداء البشري المسلح للسلاح الفردي الذي تتعاون في تطويره شركات أوربية وأمريكية ليناسب البرنامج الفرنسي.

- **البرنامج البريطاني:**

تم في بريطانيا تطوير أول بندقية كهربائية في العالم مزودة بالحاسب الآلي ولها مفتاح لإطلاق النار، حيث يتم إطلاق النار بواسطة المفتاح الكهربائي بدلا من زناد تقليدي، كما تحتوي البندقية على الكترونيات تتعقب تحركات الأوضاع عبر ميدان القتال باستخدام الأقمار الصناعية التي توضح الاتجاه الذي يتم فيه إطلاق النار وتسجل التفاصيل الدقيقة لكل رصاصة تطلق وتنقلها إلى القيادة.

الفصـــــــل الثـاني

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

مع انتهاء الحرب الباردة، وظهور مشكلة القوميات التي نتج عن تفكك المعسكر الشرقي ظهرت النزاعات المسلحة الداخلية أكثر من أي وقت مضى بسبب الإثنيات ومشكلة الأقليات ، بدأ انتشار الأسلحة الخفيفة ومشكلة الاتجار بها ،حيث شهد العالم أكثر من 25نزاعا داخليا استخدمت فيه الأسلحة الخفيفة ، ومن بين هاته النزاعات المسلحة نجد ما يحدث في إفريقيا حيث وبالرغم من تحرر هاته الأخيرة من الاستعمار إلا أنها لا تزال تعاني العديد من التحديات التي تقف حاجزا أمام قدرة الدولة على الحفاظ على أمنها وبالتالي انتشار العنف وتزايد الطلب على الأسلحة الخفيفة بهدف حماية المواطنين لأرواحهم وممتلكاتهم.

تنتشر الأسلحة الخفيفة في إفريقيا سواء عبر استراتيجيات الدول المصنعة لها والتي تعمل على الحصول على مكاسب وتوجيه إنتاجها إلى الدول التي تشهد نزاعات، أو عن طريق التجارة غير المشروعة.

ويؤثر انتشارها على تغذية النزاعات المسلحة في المنطقة، بالإضافة إلى تأثيره على كيان الدولة وقدرتها على فرض سلطة شرعية قادرة على حماية المواطنين، كما يلعب دورا بارزة في ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تمس معظم دول القارة الافريقية رغم الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

المبحث الأول: أسباب النزاعات المسلحة في إفريقيا

لازالت العديد من الدول الإفريقية تعاني من النزاعات المسلحة على الرغم من تحررها من الاستعمار، هذا ما جعلها تواجه العديد من التحديات وتقف عائقا في وجه التنمية والتقدم، من أهم هاته التحديات هي ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة التي تزيد من تأزم الأوضاع في القارة الإفريقية.

إن تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا يقلل من قدرة الدولة على سيطرتها على دورها الأمني مما يؤدي إلى انتشار العنف الذي يزرع لدى الأفراد فكرة التسلح بهدف حماية أرواحهم وممتلكاتهم طالما أن دولهم عجزت عن تحقيق ذلك.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاعات المسلحة في إفريقيا

إن الواقع الإفريقي هو جملة من التنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية، حيث تمتلك إفريقيا نحو أكثر من ثلاثين في المائة من جملة اللغات الحية في العالم إضافة إلى وجود كافة الأديان السماوية هذا الاختلاف أدى إلى حالات كثيرة من الحروب الأهلية من أهمها: حرب نيجيريا، السودان، رواندا، أنجولا، موزنبيق وغيرها من الدول[35]

ويمكن حصر أهم الأسباب الداخلية في انتشار النزاعات في إفريقيا إلى:

-الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

تتمثل العرقية في شعور أو إحساس الجماعة بان لها انتماء واحد بحيث يسير هذا الانتماء في اتجاه موازي أو متعارض مع الولاء للدولة.

وقد تم تكريس الهوية العرقية من قبل القوى الاستعمارية حيث عملت هاته الأخيرة على التمييز بين الأفراد الأفارقة وتعزيز الفروقات بينهم.

-النزاعات الحدودية التي أدت بالقارة إلى الدخول في نزاعات عنيفة من أبرزها النزاع الصومالي الإثيوبي، المغرب والصحراء الغربية، ليبيا وتشاد، اريتريا وأثيوبيا.

وقد أدى تقسيم الحدود إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء داخل حدود إقليمية واحدة، وفي بعض الأحيان تم توزيع قبيلة واحدة بين دولتين أو أكثر مثل قبائل الهاوس بين نيجيريا والنيجر والكاميرون وغيرها من الدول المجاورة وقبيلة توبو بين تشاد وليبيا والنيجر وهو الأمر الذي أدى لتزايد حدة هاته النزاعات.

لقد شجع الاستعمار الأوربي على تنمية الاختلافات العرقية بين الجماعات الإفريقية بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري للقارة، من خلال تغيير خريطة المستعمرات حيث عمد على خلق وحدات

---

[35] حمدي عبد الرحمان حسن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007، ص 190.

عرقية جديدة ومثال ذلك **الأنجالا** في القرن التاسع عشر والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كل الشعوب القاطنة على نهر زائير ثم تم توسيع هذا المصطلح ليشمل المنطقة الحضرية[36].

-غياب سياسة وطنية موحدة وضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا مما نتج عنه حالات من الإحباط السياسي الذي خلق حركات تمرد وعنف على غرار مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم.

-عدم قدرة الدول الجديدة التي ورثت حدودا سياسية دون مراعاة الحدود الأنتروبولوجية للمجتمعات المحلية في عملية البناء السياسي فعلى سبيل المثال دول الساحل تتميز اغلبها بقدر كبير من الفشل وعدم قدرتها على إدارة الأزمات.[37]

-إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

على الرغم من تخلص القارة الإفريقية من الاستعمار إلا أنها احتفظت بكثير من ملامح تلك الفترة الاستعمارية ومن أبرز ذلك سياسة القمع والإكراه، إضافة الى سيطرة الحزب الواحد في اغلب دول القارة وبالتالي فان شعوب القارة أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، وعدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وعدم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة وقد تم التخلص من قيادات المعارضة.

ونظرا لعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية بسبب انهيار أسواق المواد الخام، فقد عانت الدول الإفريقية من أزمات خانقة سبب تنامي الهويات العرقية ومن أهم هاته الدول: الكونغو، السودان، -الصومال.

-الاتجاه نحو تأسيس نمط الحكم الشخصي الذي يولي أهمية كبرى للشخص الحاكم في النظام السياسي.

- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية واعتبارها لا تلاءم الواقع الإفريقي والتأكيد على تجسيد النظام الواحد.

- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بوظائفها حيث أصبحت أداة في يد السلطة الحاكمة للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلا من الاعتماد على سياسات الإقناع الشعبي.

-غياب الأسس الواضحة التي تحكم العملية السياسية وهو الأمر الذي أدى لتبني وسائل غير سلمية مثل: الانقلابات، الاغتيالات في عمليات نقل السلطة.

- تدخل الجيش في الحياة السياسية حيث أن القارة الإفريقية من أكثر المناطق التي تشهد تدخلا للجيش في الحياة السياسية خاصة في منطقة غرب إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار الدائم والذي ترجع أهم

---

[36] حمدي عبد الرحمان حسن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل، مرجع سابق، ص 192.

[37] حمدي عبد الرحمان حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، القاهرة، سلسلة الكتب الدراسية، 2002، ص 04.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

أسبابه في محاولة المستعمر في إبقاء هاته الدول تحت المساعدات التقنية والعسكرية ورؤية القادة العسكريين للدور القيادي الواجب الحفاظ عليه، كونهم السبب في الوصول للاستقلال وضرورة الحفاظ عليه من التهديدات الداخلية والخارجية وخصوصية المجتمع الإفريقي وتركيبته المتشعبة.[38]

– إن انتشار النزاعات الاثنية في دولة ما قد يكون عاملا مساعدا في حدوث نزاعات في دولة أخرى أو أكثر، وهو ما يعرف بأثر العدوى، أي انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار وانتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة، ومثال ذلك نزاع الهوتو مع التوتسي في رواندا حيث امتد إلى شرق الكونغو الديمقراطية ومنه إلى باقي أرجاء الدولة ثم انتقلت أثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة[39].

– الاعتماد على الأسلحة الخفيفة التي تتسم بقلة تعقيدها ورخص ثمنها وسهولة حملها وإخفاءها ونقلها حتى للجنود والأطفال، وهو ما يعرقل جهود نزع السلاح حيث يظل أطراف النزاع محتفظين بكميات كبيرة من الأسلحة تحسبا لاستخدامها مرة أخرى في أعمال القتال.

– افتقار العديد من الدول الإفريقية إلى مؤسسات فاعلة يمكن الاعتماد عليها في ضمان تنفيذ اتفاقات التسوية السلمية حيث ينتج عنها فقدان الثقة المتبادلة بين أطراف النزاع وهو ما ساهم في تجدد النزاعات.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للنزاعات المسلحة في إفريقيا

إن التنافس الاستعماري هو الذي أدى لتجزئة القارة في مناطق النفوذ الأوربي بشكل رسم ملامح القارة الإفريقية إلى أجزاء بين الدول الاستعمارية الأوربية بحيث تستخدم إفريقيا كاحتياطي عسكري واقتصادي للقوى الأوربية.

لقد أدت ظاهرة العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا ولاسيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية سواء على المستوى المحلي أو القومي.

إن السياسات الاقتصادية الليبرالية أدت لزيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد وهو ما خلق بيئة مناسبة للجريمة وتهريب الأسلحة ،وهو ما يزيد من العنف الذي تشهده القارة الإفريقية ، فقد أعطت العولمة للقوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، وقد شهدت القارة الإفريقية تزايدا في عدد النزاعات المسلحة حيث بلغت سنة 1970 أكثر من ثلاثين نزاعا أغلبها نزاعات داخلية ، وسنة

---

[38] محمد رفيق غراب، **دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2019 ص9.

[39] أيمن سيد شبانة، الصراعات الاثنية في افريقيا، **مجلة قراءات افريقية**. متحصل عليه من: WWW.KIRAATAFRICOM.COM

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

1996شملت النزاعات أكثر من أربعة عشر دولة افريقية حيث أن هاته النزاعات خلفت نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، إضافة إلى ثمانية ملايين نازح ولاجئ، حيث تقف هاته النزاعات عائقا أمام الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة.[40]

- الهيمنة الاقتصادية:

تتميز القارة الإفريقية بالإمكانيات الطبيعية وتعدد وتنوع الموارد بسبب تعدد المناخ، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الوسيط بين القارات فإفريقيا تحتفظ بنحو ثلاثة في المائة من إجمالي احتياط البترول في العالم، إضافة إلى الغاز و اليورانيوم والذهب الذي يفوق الخمسين في المائة وغناها بالمياه، لكن على الرغم من الإمكانيات المتاحة إلا أنها لم تستطع استغلالها بسبب السياسات الاقتصادية المفروضة من المستعمر أهمها الديون المشروطة والفوائد، كما مارست الدول المستعمرة الضغط من قبل المنظمات الدولية وإثارة المشاكل بين القوميات المختلفة مثل السودان في نزاعه بين الشمال والجنوب، والصومال. [41]

توفير الدعم من خلال تدخل القوى الخارجية ومثال ذلك تهريب السلاح الإسرائيلي لقبائل الهوتو في رواندا على الرغم من الحظر الدولي سنة 1994إضافة إلى القيام بعمليات التخطيط والإشراف والتدريب للمجموعات الإثنية من خلال أعداد من الخبراء والمستشارين.

---

[40]حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات في النظم الإفريقية، مرجع سابق، ص 09.

[41]علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 278.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

المبحث الثاني: انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا

توجد في القارة الإفريقية أسلحة خفيفة وتحظى بانتشار واسع، ومن أهم أسباب تواجدها هو سياسات الدول المصنعة لها، بالإضافة إلى تهريبها عبر شبكات سرية، هاته الأسباب أدت بتوافر الأسلحة الخفيفة بشكل كبير في القارة الافريقية وإمكانية وصولها في يد الكثيرين.

المطلب الأول: استراتيجيات الدول المنتجة للأسلحة الخفيفة في إفريقيا

تعتبر مبيعات الأسلحة جزء أساسيا من المداخيل المالية للدول المصدرة لها، ووفق هيئة مراقبة السلاح فإنه يتم إنتاج ثماني ملايين قطعة سنويا، تهدف الدول المنتجة والموردة لها من خلالها حماية مصالحها، إضافة إلى ضمان أمنها المحلي والدولي المتمثل في تامين الموارد وخصوصا امن الطاقة لاستمرار تفوقها على حساب الدول النامية، وتعتمد هاته الدول على استراتيجيات لتوجيه إنتاجها من الأسلحة للدول التي تعاني من النزاعات المسلحة على غرار الدول الإفريقية، تتمثل هاته الاستراتيجيات في:

-تنمية مشاعر الخوف لدى حكومات الدول النامية لتبني سياسات عسكرية وزيادة تسلحها.

-تقديم بعض الشركات المنتجة أحيانا تقارير كاذبة عن تسلح بعض أطراف النزاع إلى الطرف الآخر، لزيادة مبيعاتها للطرفين.

-السيطرة على بعض وسائل الإعلام للتأثير على شعوب بلدانها لخلق تيار يدفع السلطة إلى شراء الأسلحة.[42]

ومن أكثر المصدرين للأسلحة الخفيفة للدول الإفريقية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، بلغاريا.

وتعقد بشكل دوري معارض السلاح الخفيف في أكثر من عاصمة عالمية، حيث يتم عرض آخر مبتكرات ويأتي سماسرة ومندوبون عن الدول والمنظمات ويعقدون الصفقات.[43]

-من أهم أسباب انتشار السلاح في إفريقيا خاصة الأسلحة الخفيفة هو التخوفات الأمنية الحقيقية من قبل الحكومات خاصة في غرب إفريقيا والتي تعاني من وجود جماعات مسلحة إرهابية، إضافة إلى الاكتشافات الجديدة لمناطق النفط والغاز والمعادن حيث يدفع بالدخول في نزاعات بين أطراف مختلفة للحصول على هاته الثروات.

وتلعب الدول المصنعة للأسلحة دورا مهما في تزويد مناطق النزاع بالأسلحة الخفيفة في إفريقيا من خلال اتفاقات مع الدول المنخرطة في النزاعات تحت ما يسمى بالشراكة، تخص الاتفاقات تزويدها بالأسلحة

---

[42] أحمد علو، "تجارة السلاح: الأغنياء يبيعون والفقراء يشترون"، **منشورات الجيش**، أكتوبر، العدد:305 2010

[43] هيثم محمود الأشقر، تجارة الموت، الراية، متحصل عليه من www.rawa.com.

وتقديم مساعدات فنية حيث تقوم الدول الموردة بخرق الكثير من المعاهدات بشأن ممارسة وتطبيق بيع السلاح حيث أن المواثيق الاتفاقيات تحظر إقرار صفقات أسلحة لأي بلد تستخدم فيه هجومات ضد مجموعات اثنيه أو دينية أو تنتهك فيها حقوق الإنسان.

وأصبحت إفريقيا سوقا للأسلحة الخفيفة الإسرائيلية، حيث تحرص على أن يكون السلاح الفردي متوفر بيد المواطنين الأفارقة لإشعال النزاعات القبلية والحدودية، فوفرة السلاح بين الأفراد يؤدي لتشكل جماعات متباينة سواء على أساس ديني أو عرقي، [44]وكذلك أوكرانيا تقدم الأسلحة في المناطق التي تشهد أزمات، ففي سنة 2008 في الأزمة السودانية تم اختطاف سفينة أوكرانية على متنها عشرة آلاف كلاشينكوف وكميات من الذخيرة.

وكذلك الصين في السنوات الأخيرة تعمل بنشاط في سوق السلاح في إفريقيا وتشغل حوالي ربع السوق بحيث يساعدها في ذلك رخص ثمن الأسلحة وتقديم القروض الميسرة، بحيث زودت قوات الأمن في دارفور، كما وردت للكونغو الديمقراطية.

لقد امتلكت الصين وجودا واسعا في إفريقيا بحيث عززت مبيعاتها من الأسلحة الخفيفة إلى الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا.[45]

المطلب الثاني: التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في إفريقيا

لا تقتصر تجارة السلاح على التجارة الرسمية بين الدول، بل هناك تجارة سرية تتم في الخفاء سواء بين بعض الدول، أو بين الدول ومجموعات إرهابية، أو ما بين بعض الشركات المنتجة وهته المنظمات، وهي غير شرعية وغير قانونية.

وتعتبر تجارة الأسلحة الخفيفة من أنشط أنواع هاته التجارة لسهولة نقلها وتهريبها، حيث يمكن شراء الأسلحة الخفيفة بأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، ويتم تهريب السلاح إلى الزبون بطرق سرية مقابل العملة الصعبة أو المعادن الثمينة أو بديل سياسي أو أمني، حيث من السهل وصول الأسلحة الخفيفة في إفريقيا واختراق الحدود، ويستطيع تجار السلاح شراء الرخص المزورة والأوراق الثبوتية من المسؤولين، وحتى رجال الشرطة والجيش يتواطؤون في بيعها بطرق غير قانونية حيث يمكن بيع الرصاصة الواحدة بدولار أو أكثر.

ويساعد ضعف الأجهزة القانونية والقضائية للدولة في إفريقيا على خلق الطريق غير الشرعية للانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة، ففي ظل النزاعات الإثنية وانتشار الفوضى خاصة في منطقة غرب إفريقيا فان الأفراد يلجؤون للتنقل العشوائي أين يقدمون الولاء لعصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين للحصول على

---

[44] إفريقيا سوق للأسلحة الإسرائيلية، متحصل عليه من :net.alalam.www

[45] China s armes sales in African /eavlconteh.Movgan Oxfored research group : April 2017.

الحماية، حيث تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية، وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية فانه يوجد حوالي مئة مليون قطعة سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا معظمها وصلت بطرق غير شرعية ، وما زالت تتدفق أعداد كبيرة من الأسلحة الخفيفة إلى إفريقيا بشكل كبير على الرغم من استعراض قادة الشرطة في تلك الدول نجاحهم في كبح جماح التجارة السرية للأسلحة الخفيفة عن طريق دعوة الصحفيين لمشاهدة الأكوام الكبيرة من الرشاشات المصادرة التي أحرقت[46].

المبحث الثالث: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على الدول الإفريقية

باعتبار إفريقيا موقعا هاما للنزاعات المسلحة والتي هي مستمرة منذ زمن الاستعمار إلى وقتنا الحالي، فان هاته الأخيرة تشهد انتشارا واسعا للأسلحة الخفيفة التي تزيد من حدة هاته النزاعات، ولهذا فان انتشار الأسلحة الخفيفة في المنطقة له انعكاسات خطيرة على دول القارة الإفريقية وشعوبها، ومن أهم هاته التأثيرات:

-على المستوى السياسي: انهيار الدولة في إفريقيا وافتقادها للمقومات الأساسية.

-على المستوى العسكري: تفشي ظاهرة الإرهاب، ظهور مؤسسات الأمن الخاصة.

المطلب الأول: من الجانب السياسي

انهيار الدولة في إفريقيا

لا تزال أزمة الشرعية تواجه الدولة الإفريقية منذ نشأتها، ومن غير الشرعية لا يمكن أن تبني الدولة مؤسساتها حيث أن الدولة في إفريقيا عاجزة عن أداء مهامها.

ويتجسد مفهوم الدولة الفاشلة في الصفة التي تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها وهذا ينطبق على الدول الإفريقية التي لم تعد قادرة على فرض كامل سيطرتها داخل الإقليم الواحد في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة.

-تشهد الدول الإفريقية منذ استقلالها نزاعات مسلحة وانتشار كبير للأسلحة، هذا ما زاد من تعقيد أوضاعها الداخلية، فبدلا من انشغالها ببناء نفسها بعد الاستقلال وتحقيق التنمية والتقدم، ظلت في دوامة النزاعات التي كبدتها انهيار تام في جميع المجالات، إضافة إلى سيطرة المؤسسة العسكرية هذا ما يجعلها تفقد الكثير من شرعيتها ويجعلها عرضة للانهيار من الداخل.

- إن حالة الفشل التي تعترض الدولة الإفريقية تتجسد على وجه الخصوص في منطقة الساحل بصفة خاصة حيث تم تجسيد فكرة الدولة في كل من: شخص الرئيس القائد، والزعيم والحزب الطليعي الواحد وكذا في: القبيلة والعرش والجهة والعرق.

---

[46] سفيان منصوري، عادل زقاغ، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة بومرداس، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23.

ولهذا عرفت الدولة الإفريقية بما يسمى ب العصب العسكرية . المدنية.

–تتميز العملية السياسية في البلدان الإفريقية باختلالات هيكلية عميقة، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام فضلا عن استمرار تأثير المؤسسة العسكرية في هذه الدول كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي .

– وقد صنف تقرير الدول الفاشلة لسنة 2016 الصادر هن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة قائمة خمس دول أكثر فشلا تضمن ثلاث دول من إفريقيا وهي: ليبيا، السنغال، مالي.[47]

وهناك حالتين من حالات انهيار الدولة وهما:

الانهيار الشامل:

حيث تؤدي الفوضى الناجمة عن النزاع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، من ثم تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل لمستويات العنف للحدود القصوى وتتحول الدولة إلى مجموعة من الإقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب، ومثال ذلك: ليبيريا عقب اغتيال صمويل دو سنة1989، والصومال عقب الإطاحة **بسيادي ري** سنة 1992حيث تعتبر هتين الحالتين الأكثر تمثيلا للانهيار الشامل للدولة.

الانهيار الجزئي:

يحدث هذا عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية ويترهل جهازها الإداري، مما يؤدي لعدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة وضعف فاعلية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرهما، مما يزيد من رغبة المعارضة بمواصلة القتال ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، كما هو الحال في إثيوبيا: في عهد **هيلاسيلاسى** و**ماجستو هايلي ميريام**، وحالة أوغندا: حيث تسيطر جماعة جيش الرب للمقاومة على بعض الأجزاء في شمال البلاد.

[47] تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري، **الموسوعة الجزائرية للدراسات**، متحصل عليه من WWW.POLITICS.DZ.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

المطلب الثاني: من الجانب العسكري

أ –ظاهرة الإرهاب في إفريقيا:

تشهد القارة الإفريقية العديد من التهديدات الأمنية من أهمها ظاهرة الإرهاب، وهذا هو انعكاس للانتشار الواسع للأسلحة خاصة في ظل الفراغ الذي تمر به المنطقة وهشاشة البنى السياسية.

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا على الدول الإفريقية، حيث أصبحت ميزانيات الدول الإفريقية وحتى المساعدات التي تحصل عليه من الدول الكبرى تدفع في شراء الأسلحة كمحاولة للحفاظ على الاستقراء ومحاربة هاته الظاهرة، ومن أهم أسباب هاته الظاهرة عدم القدرة لبناء آليات الوقاية وحل النزاعات الداخلية بأكثر فعالية، مما يستوجب تدخل طرف ثالث ومثال ذلك تدخل الجزائر في أزمة الطوارق بمالي والنيجر.

عدم الكفاءة في إدارة الأزمات نتيجة الإثنيات والعرقية والطائفية ومثال ذلك: أزمة دارفور في السودان والطوارق في النيجر ومالي، الصراعات العرقية في موريتانيا.

أن الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة في إفريقيا أدى لضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت الآلاف من الضحايا لأزمات المجاعة وانتشار الأمراض، هذا ما أدى بالأفراد إلى التوجه للعنف والتسلح ومحاولات تهريب الأسلحة للحصول على أرباح من هاته العملية، كل هذا زاد من مظاهر العنف في الدول الإفريقية وسهل من انتشار الجماعات الإرهابية التي استغلت الاضطرابات الأمنية والحدودية وبالتالي سهل عليها الانتشار بشكل واسع في إفريقيا ورغبة منهم حسب زعمهم في تطبيق الشريعة الإسلامية خاصة في دول الساحل الإفريقي على غرار النيجر، تشاد، مالي، نيجيريا.

تواطأ العديد من رجال الأمن مع مافيا تهريب الأسلحة وبحكم جغرافية المنطقة الشاسعة مع استغلال ضعف وغياب أجهزة الرقابة، جعل من انتقال الأسلحة في إفريقيا أمرا سهلا وهو ما زرع لدى الأفراد فكرة العنف والتناحر، وتم استغلال ذلك من الجماعات الإرهابية مع وجود عناصر متطرفة في المنطقة، خاصة أن الولاء للقبيلة والعشيرة في إفريقيا أكبر من الولاء للدولة بحد ذاتها، ويتجسد ذلك بشكل أكبر في دول جنوب القارة.[48]

ومن نتائج ظاهرة الإرهاب في إفريقيا ما يعرف في السنوات الأخيرة بالنزاعات المسلحة الإسلامية تحت لواء تنظيم الدولة الإسلامية، وهي جماعة إسلامية إرهابية عابرة للحدود الوطنية سيطرت على مساحات شاسعة في العراق وسوريا، حيث أعلنت إقامة خلافة وهناك جماعات داعمين لها انتسبوا إليها من دول أخرى.

---

[48] عمراني كربوسة، الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية، **مجلة الأهرام**، العدد 34، ص 128.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

– تعرف النزاعات الإسلامية بأنها نزاعات مسلحة بين حكومات ومتمردين بحيث تفصح جهة فاعلة واحدة على الأقل عن مطالب إسلامية واضحة بشأن السيطرة على مقاليد الحكم أو على منطقة جغرافية محددة.

– في السابق لم تندلع أي نزاعات مسلحة داخل الدول بسبب مطالب إسلامية صريحة، وبحلول سنة 2015 هناك أكثر من خمسين في المائة من النزاعات المسلحة تعتبر نزاعات إسلامية.

–اندلع نحو ثلث النزاعات المسلحة الإسلامية على مستوى العالم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والثلث الثاني جنوبي الصحراء الكبرى في إفريقيا بينما توزعت بقية النزاعات على مختلف أنحاء آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.[49]

تستحوذ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على حصة كبيرة من النزاعات الإسلامية في العالم حيث برزت الدولة الإسلامية والتي بايعها عدد من الجماعات المتمردة ومن أمثلة ذلك:

–حركة الشباب في الصومال تحت شعار اتحاد المحاكم الإسلامية نظرا لطبيعة الدولة الانقسامية حيث استهدفت هاته الحركة مدنيين خارج الصومال مثل أثيوبيا.

–جماعة **بوكو حرام** في نيجيريا والتي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق ذات الطبيعة المسلمة في البلاد، وأعلنت هاته الجماعة إقامة خلافة إسلامية في شمال شرق نيجيريا، وازدادت طموحاتها الإقليمية لتشمل دولا مجاورة كالكاميرون، النيجر تشاد، وسمت نفسها سنة 2015 ولاية غرب إفريقيا.[50]

– في مالي شكل الانفصاليون الطوارق تحالفا مع حركات إسلامية مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والوحدة والجهاد في غرب إفريقيا لإقامة منطقة الإمارة الإسلامية شمال مالي، لكن المشروع انهار سنة 2013بعد تدخل عسكري دولي بقيادة فرنسا.[51]

ب . خصخصة قطاع الأمن:

انتشار في القارة الإفريقية ما يعرف بشركات الأمن الخاصة وهي عبارة عن جماعة من الجنود عادة يكونون خارج الخدمة تستأجرهم حكومة أو جماعة متمردة للمساهمة في تنفيذ أعمال أمنية إما بالانخراط في القتال أو بشكل غير مباشر كالقيام بأعمال التدريب والأعمال الاستخباراتية أو تقديم الاستشارات.[52]

استخدمت العديد من الدول الإفريقية شركات الأمن الخاصة بهدف توفير الأمن الوطني وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها، وقد وصل في بعض الأحيان إلى حد الاعتماد الكلي على الخدمات

---

[49] **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2017، ص 56.

[50] التسلح ونزع السلاح، مرجع سابق، ص 97.

[51] ألفريد ناهيما، **قضايا السلم المنشود في إفريقيا**. تر: مصطفى كجدي الجمال، القاهرة: مركز البحوث العربية، ص 97.

[52] محمود أبو العينين، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة** الإفريقية. د. ب ن: مركز البحوث الإفريقية، 2001، ص 55.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

الأمنية التي توفرها تلك الشركات، مما أدى لتحول إفريقيا لسوق واسعة مفتوحة لشركات الأمن الخاصة التي تجند المرتزقة من دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وأستراليا.

ومن أهم الشركات واسعة النشاط هي: شركة ساند لاين البريطانية في جنوب إفريقيا، وشركة **جراي سيكوريتي** و**لايف جارد** وهوايت **ليجون**، حيث توفر الشركات: المقاتلين، الدعم اللوجيستي، إنشاء معسكرات التدريب على تكتيكات الفرق الخاصة، مواجهة حروب العصابات وضبط الأمن والحراسة والتامين للمطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الاتصالات.

وفي المقابل تحصل شركات الأمن الخاصة على عوائد مالية كبيرة أو امتيازات في مجال تجارة المعادن الثمينة حيث تتولى الشركات بناء الطرق ونقل المعادن والاستيراد والتصدير.

من أهم الدول التي استخدمت شركات الأمن الخاصة:

تعاقدت حكومة سيراليون مع شركة النتائج الحاسمة وشركة ساند لاين، من أجل توفير الأمن في البلاد وتدريب القوات المسلحة الحكومية في مواجهة متمردي الجبهة الثورية.

كما قامت شركة ساند لاين بالفصل بدور مهم في إعادة الرئيس **أحمد تيجان كباه** من المنفى في فيفري 1998لتولي مهام الرئاسة في سيراليون بعد هزيمة الانقلاب العسكري الذي سبق أن أطاح به.

في السودان تولت شركة ساند لاين مهمة حماية خطوط أنابيب نقل البترول وقد اعتمدت أوغندا على تلك الشركة نفسها في تقديم خدمات الاطلاع وجمع المعلومات عن مناطق نشاط **جيش الرب** المتمرد ضد الحكومة.[53]

وفي أنغولا تولت شركة النتائج الحاسمة مواجهة حركة **يونيتا** المتمردة وحماية حقول النفط والمعادن الأنجولية وتقديم الاستشارات في المجال اللوجيستي والتقني.

ساهم التوسع في الاعتماد على تلك الشركات في تغيير الإدراك الإفريقي لمفهوم السيادة الوطنية حيث تراجع التمسك المطلق لمفهوم السيادة وذلك نتيجة لتراجع الشعور بكيان الدولة وهيبتها في إدراك الشعوب الإفريقية بعد أن أصبحت تلك الشركات تؤدي كثيرا من المهام التي كانت من صميم اختصاص الحكومة وبعد أن أصبحت تقوم بدور مهم أيضا في تثبيت نظم الحكم أو الإطاحة بها وفي التأثير في السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية.

---

[53] أيمن سيد شبانة، الصراعات الاثنية في افريقيا، **مجلة قراءات افريقية**، متحصل عليه من:
WWW.KIRAATAFRICOM.COM

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

المبحث الرابع: الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا

أصبح ظاهرة انتشار الأسلحة الخفيفة تشكل تهديدا كبيرا ليس على إفريقيا فحسب بل حتى على الدول الأخرى، بحيث يؤثر هذا الانتشار على تغذية النزاعات المسلحة من جهة وما ينجر عنها من نتائج وخيمة وضحايا وضعف التنمية في هاته البلدان، ومن جهة أخرى فهو يزيد من التدخلات الأجنبية في هاته الدول بحجة حماية المدنيين ما يشكل تهديد لاستقلال وسيادة الدول.

وباعتبار أن هيئة الأمم المتحدة تعمل بشكل جاهد على تحقيق السلم والأمن على مستوى العالم، وباعتبار إفريقيا منطقة حيوية وذات أهمية على المستوى العالمي إضافة إلى امتلاكها نسبة معتبرة من السكان، فان هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على غرار الاتحاد الإفريقي تعمل جاهدة للنهوض بالقارة الإفريقية ومكافحة هذا الانتشار المتزايد للأسلحة الخفيفة.

المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا

من الأهداف الأساسية لهيئة الأمم المتحدة منذ تأسيسها هي حفظ الأمن والسلم الدوليين، وبما أن انتشار الأسلحة يهدد السلام العالمي وباعتبار إفريقيا موطنا للنزاعات الطويلة التي أنهكت دول القارة وأثرت بشكل سلبي على الأمن والاستقرار في المنطقة فان هيئة الأمم المتحدة تسعى بالتعاون مع الدول الأعضاء فيها مساعدة الدول الأفريقية في خفض النزاعات المسلحة ،حيث ومن بين الأسباب هي انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل كثيف في القارة الإفريقية وبالتالي تعمل هاته المنظمة على نزع السلاح ومنع طرق تهريبه وتوريده للدول التي تحدث فيها النزاعات حتى لا تتأزم الأوضاع، من هنا تم إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح ومن خلال توسيع عمليات السلام التي تقوم بها المنظمة.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح:

أُنشأ المركز سنة1986في لومي عاصمة غانا، وفق قرار الجمعية العامة 15/40 ويعتمد على الموارد الموجودة في الأمانة العامة والتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء.

ويقدم المركز الدعم والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في إفريقيا في تعزيز نزع السلاح والأمن من خلال برنامج بناء القدرات والتدريب والبحوث وتبادل الخبرات والمعلومات، وهو يعمل مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامجه ومشاريعه وعلى رأسها قضايا الأمن ونزع السلاح في إفريقيا حيث يركز على منع الاتجار بالأسلحة الخفيفة وانتشارها.

يواصل المركز دعمه للاتحاد الإفريقي ودوله في مجال تنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي المتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها في جميع بلدان القارة.

وواصل المركز المشاركة بصفته مراقبا في اللجنة التوجيهية للمشروع المشترك بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي لمكافحة تكديس الأسلحة في إفريقيا.

ولتحسين قدرة الدول على منع حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة، أعد المركز في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مشروعا بشأن تعزيز مراقبة الأسلحة الخفيفة التي بحوزة الحكومات، ومنع تحويل وجهة تلك الأسلحة إلى هاته الجماعات، ويخطط المركز لتجريب المشروع في بلدان حوض بحيرة تشاد: تشاد/ الكاميرون/النيجر/نيجيريا بدعم مالي من سويسرا ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.[54]

عمليات السلام في إفريقيا:

تعرف عمليات السلام بأنها أنشطة تتخطى الأهداف المنوطة عادة بعمليات السلام من رصد ومراقبة اتفاقيات إطلاق النار، الإسهام في تدابير بناء الثقة، حماية عمليات إيصال المساعدات الإنسانية، المساعدة في عمليات التسريح وإعادة الدمج وضبط الأمن وحقوق الإنسان.

استضافت إفريقيا غالبية عمليات السلام العالمية حيث من بين عمليات السلام: هناك 62نشطة في سنة 2016منها 26عملية سلام في إفريقيا وهناك أكثر من ثمانين في المائة من الأفراد التابعين للأمم المتحدة منتشرين في البلدان الإفريقية.

قدم مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة بعثة خاصة بتسيير عملية السلام ومراقبة حقوق الإنسان في النزاع الليبي في مارس2016 ومدد مدة بقاءها لغاية سبتمبر 2017 بالتنسيق مع الاتحاد الأوربي حول تقديم المساعدة الحدودية والتعاون مع الحكومة الليبية في مجال الشرطة ومكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة عبر الحدود الليبية.[55]

– رغم جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا، إلا أن القارة تشهد عمليات نقل الأسلحة والاتجار بها بكثرة، لان المجتمع الدولي لم ينفذ بشكل فعال قرارات الأمم المتحدة في معاقبة انتهاكات الحظر عليها.[56]

---

[54] **التسلح ونزع السلاح**. مرجع سابق، ص 222.

[55] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح** في **إفريقيا**، الدورة 71.

[56] Global trade in weapons overview and current dynamics :International center for couversion .

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في مواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة

في سبتمبر من سنة1999تبنت القمة الاستثنائية الرابعة لمجلس رؤساء الدول والحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في إعلان سرت الذي نص على إقامة الاتحاد الإفريقي ليخلف المنظمة، وفي القانون التأسيسي الخاص بالاتحاد الإفريقي والصادر في جويلية من سنة 2000 حيث وافق رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية على إقامة الاتحاد، وقد حددت القمة الاستثنائية الخامسة للمنظمة والتي عقدت في مارس الشروط القانونية المطلوبة لدخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ.[57]

أعلنت ولادة الاتحاد الإفريقي رسميا في القمة الثامنة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في مدينة دوربان بجنوب إفريقيا بين 9/ 10جويلية 2002 واتخذت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مقرا للاتحاد، ويعمل الاتحاد الإفريقي على تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية ومحاربة التهديدات التي تواجه القارة في مقدمتها مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار بها، على أثر ذلك تم إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي.[58]

وقد قدم الاتحاد الإفريقي عدة جهود في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة: وتجسد ذلك في

– أثناء القمة الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة بالجزائر بين: 12/14 جويلية من سنة 2000، تم تبني القرار 137 الذي يهدف إلى إقامة مشروع اتفاقية هدفها معالجة تزايد الأسلحة الخفيفة وانتشارها غير المشروع.

– كذلك في نهاية 2000 انعقد لقاء لمجلس الوزراء بباماكو عاصمة مالي، وتم تبني الإعلان الإفريقي المشترك فيما يخص الانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة وكان الهدف من هذا هو إيجاد حلول للمشكلة التي تستهدف تدمير القارة، وتكون هاته الحلول بتبني رؤى مشتركة من خلال:

– وضع آليات وطنية للتنسيق والتوجيه ومراقبة انتشار الأسلحة.

– تدعيم قدرات الهيئات والأشخاص المكلفين بتطبيق القوانين الخاصة بالمسألة الأمنية.

– اعتماد قوانين تشريعية تعتبر مسالة إنتاج الأسلحة والاتجار غير المشروع بها بمثابة جريمة.

– تشجيع المجتمع المدني في لعب دور فعال في كل نشاط يهدف لمعالجة هذه المشكلة.

وعلى المستوى الجهوي تسعى الاتفاقية إلى:

– دعم التعاون الجهوي والقاري بين مصالح الشرطة والجمارك فيما يخص مراقبة الحدود للتخفيف من حدة الانتشار والاتجار غير المشروع في الأسلحة ومن خلال تبادل المعلومات بين الدول.

– اتخاذ إجراءات ردعية ضد منتجي ومولي الأسلحة الذين يقومون بتمويل الجماعات المسلحة.

---

[57] **التسلح ونزع السلاح**. مرجع سابق، ص 173.

[58] محمود أبو العينين مرجع سابق، ص 155.

– كما تدعو اتفاقية باماكو المجموعة الدولية عامة والدول المنتجة خاصة إلى احترام وقواعد التجارة في السلاح والتي تحض الحكومات والوسطاء المرخص لهم، وفي حالة مخالفة هاته القواعد، وتدعو الاتفاقية إلى فرض عقوبات على المخالفين.[59]

مجلس السلم والأمن الإفريقي:

أعلن عن الميلاد الرسمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا سنة 2004، يتألف من 15عضوا منتخبا، يتم انتخابهم بمراعاة التمثيل الإقليمي عند انتخابهم، عشرة أعضاء لمدة ثلاث سنوات، أما الخمسة الآخرين يتم انتخابهم لمدة سنتين، كما يسمح لكل عضو انتهت ولايته بالترشح وإعادة انتخابه، لكل عضو صوت واحد عند التصويت على القرارات، ويكون اتخاذ القرارات بناء على أغلبية الثلثين، كما يمنع العضو الذي يكون طرفا في النزاع المعروض على المجلس في التصويت.[60]

وتتمتع هاته الهيئة بصلاحيات واسعة من شانها التدخل في قضايا حرب الإبادة أو جرائم الحرب والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب وترقية الممارسات الديمقراطية، بحيث تواجه القارة الإفريقية بؤر توتر حادة ونزاعات جديدة حيث يسعى المجلس للتصدي للتهديدات والتكفل بضرورة الوقاية من النزاعات بحيث ترتكز في الأساس على معالجة الأسباب العميقة للنزاعات قصد ضمان الشروط والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم والأمن، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الأخرى.

من أهم مبادئ وأهداف مجلس السلم والأمن:

–التسوية السلمية للخلافات والنزاعات.

– احترام سيادة القانون والحريات الأساسية للإنسان واحترام قدسية الحياة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.

– احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء.

– احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

–حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر، فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.[61]

–إن للمجلس صلاحيات واسعة منحت له، حيث يتولى تعزيز السلم والتسوية السلمية للنزاعات.

---

[59] علي مدوني، ص 279.

[60] علي مدوني، المرجع نفسه، ص264.

[61] علي مدوني، المرجع نفسه، ص265.

الفصل الثاني: الأسلحة الخفيفة وتأثيرها على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمكافحتها

لكن المجلس يواجه صعوبات مرتبطة بالنزاعات التي تواجهها الدول الإفريقية والتي هي في طور الانتقال إلى الديمقراطية وما تطرحه هاته التداعيات من تهديد الاستقرار والأمن في إفريقيا، ناجمة عن الإرهاب وانتشار الأسلحة الخفيفة إضافة إلى الأعباء الاقتصادية.

وبصفة عامة يتمثل التحدي الرئيس للاتحاد الإفريقي في إقامة مؤسساته المختلفة على أساس متين وتزويدها بالأموال الكافية والقدرات التقنية.

-كذلك التحدي الكبير هو الحاجة الملحة لتوفير بيئة مستقرة وآمنة كشرط للتقدم الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية التي تشهد العديد من النزاعات وبالتالي يتطلب وجود إرادة سياسية أكبر لتعبئة الموارد لمواجهة التحديات والاضطرابات السياسية.

-إهمال الاتحاد الإفريقي للتعامل مع العديد من القضايا الداخلية في الدول الإفريقية، وعلى سبيل المثال الأزمة الليبية منذ بدايتها حيث عجز أن يمنع قوات حلف شمال الأطلسي.[62]

يربط الاتحاد الإفريقي قضايا النزاعات في القارة الإفريقية بأزمة إحلال الديمقراطية والتنمية ويعتبر السيطرة على تدفق الأسلحة الخفيفة أمرا ضروريا في مواجهات النزاعات المسلحة في إفريقيا.[63]

---

[62] فاطمة جيلاني، "الاتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. جامعة ورقلة، جوان 2018.

[63] محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص156.

الفصـــــــل الثالــث

الفصل الثالث: انتشار الأسلحة الخفيفة وانعكاساته على النزاع الليبي

على غرار الدول العربية التي شهدت أحداث الربيع العربي ، فقد شجع ذلك الليبيين على المطالبة بالديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني التي كانت تحت قيود نظام العقيد معمر القذافي في تلك الفترة، وقام الشعب بمظاهرات منددة بالدكتاتورية والحكم الفردي الذي تمتع به رئيسهم في تلك الفترة ، هاته المظاهرات والاحتجاجات تطورت بسرعة ما جعل البلاد تدخل في نزاع مسلح دام أكثر من ثماني سنوات وأصبح مستقبل البلاد نحو المجهول، خاصة في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة التي زادت الوضع سوء وكان التأثير ليس على المستوى الداخلي فقط، بل امتد حتى إلى دول الجوار وجعل القارة الإفريقية تدخل في تحدي انتشار السلاح الليبي الذي طال عدد من الدول المجاورة.

المبحث الأول: قراءة في الوضع الليبي منذ 2011

في رغبة من الليبيين للتوجه نحو الديمقراطية وانتشار موجة الربيع العربي كانت هناك مظاهرات في ليبيا تطالب العقيد معمر القذافي بالتنحي عن الحكم والسماح للشعب بممارسة الأسس الديمقراطية في البلاد لكن هاته الاحتجاجات أودت بالبلاد إلى وضح حرج وبات حل الأزمة الليبية صعب للغاية خاصة مع وجود أطراف عديدة للنزاع تملك كل منها ترسانة من الأسلحة الخفيفة وتلقى كل منها الدعم من أطراف خارجية.

المطلب الأول: بداية الأزمة في ليبيا

لم تكن الاحتجاجات التي اندلعت في فيفري سنة 2011 في إطار ما يعرف بأحداث الربيع العربي، لها علاقة مباشرة مع القضايا الاقتصادية، وإنما كانت بشكل أساسي بسبب قمع الفرص الحقيقية للمواطنين في الديمقراطية بحيث اتسم حكم القذافي للمواطنين في الديمقراطية حيث اتسم حكم القذافي بالتشريعات القمعية التي تحظر الأحزاب السياسية والمنظمات المستقلة وبأعمال عنيفة تجاه أي شخص ينتقد السلطة أو يساهم في تنظيم احتجاجات مناهضة للحكومة حيث كان المجال للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة شبه معدوم.[64]

– لم يسمح القذافي طوال فترة حكمه بقيام أحزاب سياسية ولا منظمات حقوق الإنسان، وبقيت مؤسسة القذافي للتنمية والتي يرأسها نجل القذافي سيف الإسلام القذافي هي الوحيدة التي يسمح لها بمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

بعد أحداث الربيع العربي في تونس ومصر، أقيمت مظاهرة في السابع عشر من فيفري من نفس السنة تمت فيها جملة من الاعتقالات ووفاة 14 مواطنا من قبل أشخاص قام النظام بمدهم بالسلاح وأرسلهم لإطلاق النار على المحتجين.

–انتشرت بعدها المظاهرات في المدن الأخرى بعد بنغازي، ومن أهم هاته المدن: زنتان، درنة طبرق ولم يتم وضع استراتيجية عمل من قبل النظام لكبح الاحتجاجات.

– بحلول أواخر فيفري كانت أعمال العنف قد تصاعدت بعد اشتباكات المتظاهرين المناهضين للحكومة مع قوات القذافي، وتطورت الاضطرابات بسرعة إلى نزاع مسلح في محاولة القذافي لاستعادة السيطرة على المدن التي وقعت تحت سيطرة المعارضين.

– وردت بعد ذلك تقارير عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وتم إصدار مجلس الأمن الدولي للقرار 1970 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى مدعي عام للمحكمة الجنائية الدولية وفرض عقوبات وحظر توريد الأسلحة.

لقد أصبح حكم القذافي المعزول دبلوماسيا بشكل متزايد بالإضافة إلى انشقاق بعض المقربين إليه، تخلى عنه الحلفاء الإقليميون والدوليون السابقون وتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كسلطة حكومية وحيدة في ليبيا.

---

[64] فيجي براشاد، الربيع العربي الشتاء الليبي، تر: منذر محمود، محمد الفاتح عمورة، دمشق، دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2014، ص152.

انضمت القيادة الجديدة للمجلس الوطني الانتقالي إلى القوات الأطلسية بالدعوة للتدخل الأجنبي وتم عرض القرار رقم 1973في الأمم المتحدة في مارس وبدأت بعدها غارات الناتو في التاسع عشر مارس حيث تم القضاء على نظام القذافي كليا عن طريق القوة البحرية والجوية للناتو وقتل القذافي في عشرين أكتوبر من نفس السنة بعد سيطرة المتمردون على طرابلس وانتشارهم على كامل الأراضي الليبية.

رفض المتمردون التسليم بتشكيل قوة عسكرية موحدة بعد سقوط طرابلس حيث بقيت قوات التمرد مبعثرة. كانت هناك حكومة لكن لم تكن دولة لديها السلطة لتطبيق القوانين على المواطنين حيث كانت لكل من: مصراتة، درنة، زنتان سلطتها العسكرية.[65]

المطلب الثاني: أهم أطراف النزاع الليبي

كان مع بداية الأزمة، جماعة الثوار التي تقاتل ضد الرئيس السابق القذافي، حيث كان الهدف واحد وهو تغيير النظام، حيث لم تكن الاحتجاجات لها علاقة مباشرة بالوضع الاقتصادي، إنما كان للحصول على حكم ديمقراطي وإعطاء فرص للمواطنين في المشاركة السياسية، لكن بعد اغتيال الرئيس القذافي ظهرت هناك انقسامات وأصبحت جبهات تقاتل ضد بعضها، وقد تم الاستيلاء على المخازن التي كانت في عهد الرئيس السابق ما سهل الانقسام بين المجتمع الليبي، وبالتالي ظهرت هناك عدة أطراف في النزاع وتتمثل أهمها في:

-القوات التي قادت عملية فجر ليبيا:

تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس وبسط نفوذها على معظم الغرب الليبي وتعد موالية لحكومة الوفاق الوطني

- القيادة العامة للجيش الليبي:

هي تسمية أطلقها اللواء **خليفة حفتر** على المجموعات التي تقاتل معه واغلب عناصرها من قبائل الرق التي تستوطن مدن: بنغازي، المرج البيضاء، طبرق ويتدفق السلاح من مصر ويقود جيش حفتر قادة عسكريون ممن كانوا في جيش القذافي.

- قوات القعقاع والصواعق والمدني:

هي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان، دخلت في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية ليبيا.

[65] المعركة على ليبيا، القتل والاختفاء والتعذيب، منظمة العفو الدولية، متحصل عليه من :ORG_AMNESTY_WWW

– قوات الدروع:

هي أكبر تشكيل في ليبيا متكون من أغلبية الثوار ويملك ترسانة عسكرية اغلبها مما استولى عليها الثوار من قوات القذافي.

–مجلس شورى ثوار بنغازي:

هي تنظيم عسكري يضم خمس كتاب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهم قوات تحارب ضد حفتر ومؤخرا خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان قد سيطر عليها وتحولوا مؤخرا إلى تنظيم سرايا الدفاع عن بنغازي.[66]

–كتاب الطوارق في الجنوب الليبي:

هي كتاب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني حيث تحرس الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر.

– تنظيم أنصار السريعة:

في منطقة الرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ **محمد الزهاوي** الذي أعلن عن مقتله في جانفي 2015 وقد تفتت التنظيم وانضم من بقي من أعضاءه إلى داعش.

–جيش القبائل:

هم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي وقد وجدت كل الدعم من حفتر ومصر أسسها محمد قذاف الدم ابن عم معمر القذافي المقيم في القاهرة وهي تقاتل ضد التشكيلات المسلحة في الغرب الليبي

المواقف الدولية من النزاع الليبي:

بالنسبة للدول **داخل الإقليم**، فان مواقفها مختلفة حسب طبيعة ومصالح كل دولة، فبالنسبة لتونس لا تؤثر بفعالية في مجريات الأحداث في ليبيا لانشغالها بالوضع الداخلي الذي تشهده البلاد من عدم الاستقرار رغم أن هناك العديد من الاغتيالات الأخيرة كانت بواسطة أسلحة مهربة من ليبيا.

أما الجزائر فكانت من البداية تدعم استقرار ليبيا وتهتم بالوضع الأمني والحدودي بسبب تسلل عناصر إرهابية عبر الحدود الجزائرية وترفض التدخل المصري الداعم للجنرال حفتر.

بالنسبة للمغرب احتضن اتفاق الصخيرات ولعب دورا مهما في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف وتمكن من إقناع فرنسا من المشاركة في الاتفاق.

[66] محمد عبود، مرجع سابق.

مصر:

أكد المجلس العسكري على حياد موقفه وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية مع التركيز على سلامة الرعايا المصريين الموجودين في ليبيا، وامتنعت مصر في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي وتأخر الاعتراف بالمجلس الانتقالي، لكن بعد تنحية الرئيس محمد مرسي عن الحكم وظهور حفتر في المشهد السياسي الليبي لعبت مصر دورا مؤثرا من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا ومع ذلك دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للازمة واستقبلت في القاهرة في جانفي 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج.

موقف السودان كان من البداية مع سقوط القذافي وكان البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، وقد لعبت السودان دور الوساطة بين حكومة الوفاق الوطني وقوات حفتر وذلك بضغوط مصرية.[67]

وتختلف المواقف الدولية من النزاع الليبي تختلف ففرنسا والإمارات العربية المتحدة تدعم قوات حفتر منذ البداية وانضمت لهذا الموقف في الآونة الأخيرة روسيا وأصبحت تعمل بالتنسيق مع كل من مصر والإمارات وتقدم الدعم العسكري لقوات حفتر.

بينما نجد قطر تدعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية ونجد تركيا أيضا تدعم هذا الموقف حيث أن هاته الأخيرة كانت في البداية ضد التدخل العسكري في ليبيا ولم تطلب من القذافي التنحي واعتبرت الأزمة الليبية مسالة داخلية، لكن بعد ذلك أصبحت تدعم المجلس الانتقالي وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة طرابلس في سبتمبر 2017.

بعد ذلك أظهرت تركيا دعمها للقوات التي قادت فجر ليبيا في المنطقة الغربية وازداد تأييدها لحكومة الوفاق الوطني وصدرت تصريحات حول إعادة فتح السفارة في طرابلس وتشغيل الخطوط الجوية بين البلدين، وإلغاء التأشيرات وأصبح لتركيا نشاط كبير في ليبيا خاصة في قطاعات العقار والكهرباء.[68]

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهي تدعم استقرار ليبيا حيث يظهر ذلك في خطاب مبعوث الولايات المتحدة **جوناثان واينز** في كلمة أمام الكونغرس بأن للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا ثلاثة أهداف وتتمثل في: الحفاظ على ليبيا موحدة ومستقرة، محاربة الإرهاب، محاربة الهجرة غير الشرعية.

---

[67] "انتشار السلاح في ليبيا، أكبر تحديات المرحلة القادمة"، متحصل عليه من:COM_DW_AMP

[68] عبد اللطيف حجازي، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات** المقدمة: futur ude.com

كذلك ايطاليا لها نفس الموقف الأمريكي بحيث تعتبر ليبيا بحكم أنها مستعمرة سابقة لها، منطقة ذات أهمية ومصالح اقتصادية وقرب جغرافي بالنسبة لإيطاليا، وبالتالي فهي تعارض اللواء حفتر بسبب الفوضى التي زرعها في البلاد والتي من شانها أن تضر بالمصالح الايطالية.[69]

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا

تمتلك ليبيا محزونات للأسلحة تعود إلى نظام العقيد معمر القذافي حيث أن هاته المحزونات زادت من تعقيد الوضع في ليبيا وتسببت في استمرار النزاع الليبي لفترات طويلة، كذلك فان الأطراف المتنازعة كلها مسلحة وتحصل على الدعم من أطراف خارجية ما يعمل على تعقيد الوضع في ليبيا، هذا الانتشار الكثيف للأسلحة الخفيفة في ليبيا انعكس بصورة سلبية على المجهودات التي تنادي بإيجاد حل في هاته الدولة التي لم تشهد استقرارا منذ بداية الربيع العربي.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية لانتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا

غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي سير ليبيا بشكل فردي حيث عمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.

تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى ظهور تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وتعدد ولاءاتها.

التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.

تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح وذلك على حساب الدور الذي كان ينبغي على الأحزاب السياسية أن تقوم به والتي تم حظرها طوال حكم القذافي.

بروز ثنائية بين الليبراليين والإسلاميين وهو ما أدى إلى نزاع حول هوية الدولة من ناحية والإمساك بالسلطة من ناحية أخرى.

إن الوضع السياسي المضطرب والانفلات الأمني وغياب سلطة فعلية من أهم الأسباب التي تقف وراء الانتشار غير المحدود للسلاح الخفيف في البلاد، كذلك التنافس على السلطة ورغبة كل طرف في الحكم والقضاء على الأطراف الأخرى جعل التوجه نحو امتلاك كل طرف للسلاح والحصول عليه لتحقيق أهدافه ، فعند تتبع الوضع منذ بداية الأزمة نجد انه تم تشكيل المجلس الانتقالي الليبي كبديل مؤقت لنظام القذافي حيث تم الاعتراف بهذا المجلس وتم وضع خطة حتى إصدار دستور جديد للبلاد بهدف إعادة الأمن والاستقرار، وتم إصدار الإعلان الدستوري في أوت من نفس السنة وكان أهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام والذي تم إصداره في فيفري 2012.

---

[69] "الصراع الفرنسي الايطالي في ليبيا تمديد الأزمة أم تسريع بالحل"، **مركز الدراسات الاستراتيجية** والدبلوماسية، متحصل عليه من _ COM_CSDS_WWW

– في جويلية 2012 حل المجلس الانتقالي وتم انتخاب المؤتمر الوطني العام وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان،

– هنا بدأت الأزمة حيث حدث استقطاب بين التيار الليبرالي بزعامة وزير الدفاع **أسامة الجويلي** والتيار الإسلامي بزعامة وكيل الوزارة خالد شريف محسوب، وقد تبعت كل من التيارين مجموعات مسلحة وقدمت الدعم لهما.

وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي كان في منفاه بواشنطن، وشكل الجيش الليبي الموالي للحكومة والتي نالت اعترافا دوليا وإقليميا.

بعدها تم رفع دعوة في المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات تسليم واستلام السلطة في طبرق وبذلك أصبح البرلمان منعدم وهذا ما يتطلب إجراء انتخابات جديدة.

وشارك اللواء حفتر في العمل المسلح حيث أطلق في شهر **ماي**2014 عملية باسم الكرامة بدعوى تطهير ليبيا من الإرهاب والعصابات والخارجين عن القانون وأعلن تجميد عمل المؤتمر وذلك مع عمليات عسكرية ترتب عنها نشوء نزاع مسلح في مناطق عدة بليبيا.

وقد تم تعيين اللواء حفتر قائدا عاما للقوات الموالية للبرلمان في طبرق من قبل مجلس النواب الليبي ثم رقي بعدها إلى رتبة فريق ثم أصدر البرلمان قرارا بترقيته إلى رتبة مشير في 14ديسمبر2016. [70]

نستنتج مما سبق أن الانفلات الأمني والبعد القبلي والعشائري من أهم الأسباب التي أدت لانتشار الأسلحة الخفيفة ،وعدم وجود رغبة فعلية في إيجاد حل للخروج من الأزمة منذ بدايتها حيث وبسقوط نظام الرئيس السابق معمر القذافي اتضح هشاشة الدولة الليبية فلا مؤسسات فاعلة ولا دور للمجتمع المدني، وغياب الحوار بين الأطراف المتنازعة هذا ما أدى إلى اتساع دائرة النزاع وتعدد أطرافه حيث يرغب كل طرف في السيطرة على زمام الأمور ولا سبيل لذلك غير التسلح وتكديس الأسلحة التي تتنوع طرق الحصول عليها وبالتالي أصبحت البلاد غارقة في نزاع مسلح طويل يصعب التنبؤ بنهايته وإيجاد حلول فعلية لإنهائه.

– إن توفر السلاح المتزايد في ليبيا أتاح للمقاتلين الطامحين الفرصة في إنشاء فصائل خاصة بهم وبالتالي أصبحت هناك العديد من الجبهات المسلحة ما صعب من إمكانية التخلص من الأزمة في بدايتها.[71]

---

[70] زواشي صورية، مرجع سابق.

[71] Small Armes and Light weapons prolifération from Libye,Heliosglobal : www .hélios **global.oom**

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية لانتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا

مما لاشك فيه أن هناك أطراف خارجية تلعب دورا هاما في النزاع الليبي ، وهذا على حساب مصالحها وأهدافها خاصة مع غياب الوعي السياسي داخل الدولة وبالتالي أصبح النزاع الليبي مركزا لجذب العديد من القوى للتدخل في الشؤون الداخلية من خلال تدعيم أطراف معينة في النزاع الليبي بالأسلحة الخفيفة حيث وبالرغم من قرار مجلس الأمن رقم1970 القاضي بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا وفرض عقوبات على الدول التي تخالف هذا القرار، إلا انه ووفق تقارير للأمم المتحدة أكدت على تورط دول وشركات دولية في تمويل ليبيا بالسلاح ومنحه للمتحاربين، وذلك بسبب الفوضى الأمنية حيث أن المؤسسات الأمنية الرسمية منقسمة على نفسها وكل منها يخدم الطرف الذي يؤيده من أطراف النزاع،

وعلى رأس هاته الدول الممولة للسلاح الخفيف مصر والإمارات بحيث لعبت كل منهما دورا في انقلاب طرابلس الذي أراد به حفتر تجميد الإعلان الدستوري والسيطرة على السلطة وذلك من خلال دعمه عسكريا، وكذلك من خلال فرض الدولتين حملة **لا للتمديد** والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية لتكريس الانقسام السياسي في البلاد.

وتلعب تركيا وقطر دورا مهما في انتشار السلاح الخفيف في ليبيا لتقديم الدعم لتيارات إسلامية في ليبيا حيث يقدمان الدعم السياسي والعسكري وتم توقيف السلطات اليونانية لسفينة أندروميدا في شهر جانفي 2018 بعد مغادرتها أحد الموانئ التركية لمدينة مصراتة الليبية تحتوي على حاويات محملة بالمواد المتفجرة.

وقد قام أردوغان بجولة لكل من السودان، تشاد، تونس في :2017/07/24وذلك في محاولة منه لتطويق المحور العربي المناهض لتدخلاته في ليبيا.[72]

كذلك صرحت الشرطة الليبية عن قدوم سفن محملة بالسلاح الخفيف متوجهة من تركيا وقطر ووجود حاويات تحتوي على هذا النوع من الأسلحة من صناعة تركية دخلت لليبيا على أساس أنها مواد بناء. [73]

وتتدخل فرنسا بشكل واسع في النزاع الليبي حيث تهدف لمنع قيام نظام سياسي ديمقراطي في ليبيا يكون فيه للإسلام السياسي حضور قوي وفعال، بالإضافة لرغبة فرنسا في السيطرة على الجنوب الليبي الذي يحتوي على ثروات باطنية ضخمة وربط الشمال الإفريقي الذي يعتبر مجالا تاريخيا لنفوذها بدول جنوب الصحراء حيث تعتبر ليبية حركة وصل مع مستعمراتها السابقة جنوب الصحراء: النيجر، مالي، تشاد.[74]

---

[72]عبد اللطيف حجازي، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية"، **مركز الأبحاث والدراسات المتقدمة**، متحصل عليه من FUTUR COM.EDE

[73]الصراع الفرنسي الايطالي في ليبيا: تمديد الأزمة أم تسريع بالحل"، مرجع سابق

[74]نجاة الخبالي،" انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا"، **العين الإخبارية**، متحصل عليه من:COM_ ALAIN

المشروع الفرنسي في ليبيا:

بدأت ملامح الشروع الفرنسي تتضح في ليبيا مع بداية سنة 2016، هدفه هو إرساء حكومة شرعية في ليبيا تكون قريبة في توجهها من السياسة الفرنسية وتضمن مصالحها في ليبيا.

رأت فرنسا في اللواء حفتر الحليف القادر على تحقيق أهدافها فدعمته بقوة استخباراتيا وعسكريا عبر مجموعات عسكرية فرنسية في شرق ليبيا.

وعملت على تدريب ودعم ميليشيات الكرامة في حربها ضد مجلس شورى ثوار بنغازي ودرنة[75]

استعانت فرنسا بمصر والإمارات بحكم المصالح المشتركة، وأصبح حلف تقوده فرنسا وتسوق له دوليا.

ومع الضغوط الدولية أصبحت السيطرة العسكرية من قبل حفتر أمرا شبه مستحيل، هنا توجهت فرنسا للمطالبة بفرض انتخابات في ليبيا قبل إرساء الدستور ليتمكن حفتر من الترشح للاستحقاق الرئيسي، وبعدها يهيئ له المجال للفوز في الانتخابات وبالتالي لن يكون للدولة الليبية دستور ينظم الحياة السياسية ونمط الحكم وتحقق فرنسا هدفها في السيطرة على القرار السياسي في البلاد بحيث عقدت فرنسا في باريس في شهر ماي 2017 مؤتمرا دوليا رسمت فيه خارطة طريق للحل في ليبيا يتنافى مع المصلحة الليبية.

المبحث الثالث: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا

إن انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا بات يشكل خطرا كبيرا على الدولة في حد ذاتها وما تشهده من نزاع مسلح يصعب التنبؤ بنهايته، وعلى دول الجوار بحيث يلاحظ وجود عدد كبير من قطع من السلاح الخفيف على حدود الدول المجاورة وحتى داخل هاته الدول عن طريق التهريب، ما يدفع بتغذية النزاعات الموجودة في المنطقة واستمرارها وبالتالي فهناك تأثير كبير جراء الأسلحة الخفيفة الموجودة في ليبيا على المنطقة بحكم أن ليبيا تربطها حدود مع العديد من دول القارة الإفريقية.

المطلب الأول: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على النزاع المسلح الليبي

زاد انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا من انفلات الوضع الأمني في البلاد خاصة بعد سقوط نظام الرئيس السابق معمر القذافي والاستيلاء على خزائن الأسلحة التي كان يمتلكها، ومن هنا بدأ الانتشار الكبير للأسلحة حيث في البداية يستعمل لمواجهة النظام وبعدها وفي ظل ظهور النزاعات بين الجماعات الحكومية وغير الحكومية من جهة أخرى أصبح يستعمل في مواجهات بين التشكيلات المسلحة والتي تتبع كل منها إيديولوجية معينة وبحكم الطابع القبلي والعشائري الذي كان يميز ليبيا منذ حكم القذافي.

[75] المشروع الفرنسي في ليبيا"، متحصل عليه من: COM_CENTER_CSDS_WWW

وحسب ما تشير إليه تقارير للأمم المتحدة فان معدل الحصول على الأسلحة يقدر بثلاث قطع لكل فرد في ليبيا، وقد يسيطر الثوار على مخزون الأسلحة خارج نطاق الحكومة وأصبحت كل من بنغازي ومصراتة والزنتان من المدن الرئيسية التي كان يتلقى منها الثوار السلاح من الخارج أثناء المواجهات مع كتائب القذافي.

تعتبر مدينة بنغازي من أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار وهي منطقة يتواجد فيها قاعدة **بنينا** الجوية التي يوجد بها مطار دولي كان يشحن من الخارج عبر الطيران الحربي القطري، وفي مصراتة كان يتم تقديم السلاح إلى الثوار عبر الميناء البحري الكبير من قطر وفرنسا.

وفي طرابلس هرب العديد من الأسر والشباب لتونس وقاموا بتنظيم مع أهالي طرابلس في المهجر بشبكات دعم في تونس العاصمة، صفاقص، جربة وتم تشكيل ائتلاف كان يدعم الثوار بالعتاد الحربي.

وفي مدينة الزنتان قام المنشقون عن الجيش باستخدام مدرج طيران بالمدينة لاستقبال المال والسلاح وتحولت المدينة لمخزن كبير من الأسلحة وهو ما أكسبها مزيد من النفوذ والسيطرة.

لقد أصبحت كل الفصائل الليبية تمتلك السلاح من أهمها مسدسات كلاشينكوف، مدافع الهاون وظهرت الخلافات حول قطع الأراضي وتصفية الحسابات مع العائلات والقيادات التي كانت محسوبة على نظام القذافي ودخلت البلاد في فوضى عارفة ولم يكن هناك سلطة فعلية حيث أصبحت القبائل تعمل على تكديس السلاح وتهريبه وظهرت الجماعات الإسلامية المتطرفة.

من بين الأحداث الدامية التي نتجت عن انتشار الأسلحة بشكل مفرط في البلاد هي المواجهة المسلحة التي حدثت بين قبيلة **التبو** وقبيلة أولاد سليمان، أين تحول اجتماع مصالحة بين القبيلتين إلى تبادل إطلاق النار باعتبار أن قبيلة أولاد سليمان سيطروا على مدينة سبها واكتسبوا الهيمنة على نطاق واسع، في المقابل قبائل **التبو** تعيش في حياة بدوية في الصحراء لطالما شعرت بالاضطهاد منذ حكم القذافي، ونتج عن هاته الحادثة 147قتيلا و500جريح.

لقد أثر الانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة في ليبيا على إضعاف فرص الحل السلمي وازداد عدد المهاجرين لأوروبا لانعدام الأمن ولتدهور الوضع الاقتصادي جراء سنين طويلة من النزاع المسلح، بالإضافة إلى تعطيل بعض المراكز الصحية وسيطرت العصابات والميليشيات على مرافق إنتاج النفط.

كذلك حدث انخفاض في النشاط التجاري وانخفض الدينار الليبي إلى نصف القيمة الرسمية وحتى العمال والمستثمرين الأجانب قل نشاطهم بسبب الوضع الأمني المتدهور[76].

[76] JEFF REYMARTIN،Christopher chervis،"ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية"،/تر : إدريس محمد علي قناوي، **مركز سياسات الدفاع والأمن القومي**.متحصل عليه من :
WWW.RANT.ORG/HSD/NDRI/CENTERS.SDP.HTMI

المطلب الثاني: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا على دول الجوار

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تأجيج مناطق النزاعات الإفريقية في منطقة الساحل، بدأ الانتشار عن طريق التجار المدنيين ثم تشكلت شبكات معقدة لتهريبه منها عشائر أو تنظيمات مسلحة، وتنشط هاته الأخيرة على الحدود البرية الليبية حيث تم توصيل السلاح إلى مناطق عديدة تشهد توترات منها: مالي، نيجيريا، السودان.

تزداد خطورة التهريب مع تلاشي سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، حيث تنشط شبكات التهريب في ظل غياب السيطرة على الحدود.

وصل السلاح المهرب إلى14دولة ويقدر عدده بأكثر من45 ألف قطعة سلاح حيث يشكل هذا الانتشار الواسع تحديا امنيا في إفريقيا.

سجلت ليبيا منذ استيلاء القذافي على الحكم في سبتمبر 1969 مستويات قياسية من الإنفاق العسكري، بحيث استخدم القذافي الآلاف من المرتزقة الطوارق من مالي والنيجر مستغلا اضطهاد حكوماتهم لهم.[77]

بالإضافة لعدد كبير من الليبيين المنخرطين فيه حيث أطلق على القوات المسلحة الليبية **جيش الشعب المسلح** وكان يضم نحو 130ألف مقاتل، إلا أن الجيش كان يعاني من سوء التنظيم وانعدام الخبرة والتدريب مما أدى لسقوطه سريعا.

وحتى بعد انهيار حكم القذافي، فقد وجدت مخازن مليئة بالذخائر حيث قدر عددها بـ 87 مخزنا وتم تدمير 21 مخزنا منها.[78]

بدأت طريقة انتشار الأسلحة الخفيفة الليبية وتهريبها بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل حالة الفوضى التي تعم ليبيا، ومع تطور الانتشار استولت الجماعات المسلحة على المحزونات الحكومية بالقوة حيث أصبح البارود الليبي متاحا للجميع، مما جعل هذا السلاح خطرا يهدد دول الجوار.

وللسيطرة على مخازن السلاح وحقول النفط اندلعت مواجهات بين القوات المسلحة الليبية والجماعات المعارضة لها.

لقد أصبحت منطقة الحدود الجنوبية بين ليبيا ومالي والنيجر مركزا للجماعات الإرهابية لتخطيط أنشطتها وتخزين وتهريب الأسلحة خارج ليبيا.

---

[77] The ontine trade of light weapons in Libye,Small Armes Survey :**Security assessement in African** .disptch April 2016.

[78] **عبيد أميحن، مركز الجزيرة للدراسات**. متحصل عليه من: www.studies aljazeera .

تشكلت على الحدود الليبية جيوش من جنسيات مختلفة حيث وفي تقرير صادر سنة2013عن الاستخبارات البريطانية تم التأكيد على أن جماعة بوكو حرام في نيجيريا استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، ومن بين هاته الأسلحة: مدافع مضادة للطائرات، قذائف هاون، صواريخ أرض جو.

ومكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد الطوارق كحركة تحرير واستقلال إقليم **أزولا** من السيطرة على شمال مالي وإدخال المنطقة في حرب أهلية تلاها دخول القوات الفرنسية بحجة محاربة الإرهابيين.

كذلك استعانت حركة **السيليكا** المشكلة من الأقلية المسلمة في جمهورية إفريقيا الوسطى بالسلاح الليبي للقيام بالانقلاب العسكري وذلك في مارس 2013.

وقد ثبت في حادثة أميناس في الجنوب الشرقي الجزائري انه تم استعمال السلاح الليبي فيها ما يدل على وصول التهديد إلى داخل الجزائر عبر الصحراء الجزائرية.

واستعمل السلاح الليبي في تونس والصومال لتعزيز الجماعات الإرهابية حيث استخدمت مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس وفي أحداث الشعابني.

وقد وصل السلاح الليبي لجماعات المعارضة في سوريا وتم ذلك برعاية الدولة الليبية عن طريق الجو، وفي مصر لشبه جزيرة سيناء عن طريق البحر[79].

[79] صورية زواشي، "السلاح الليبي: تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية"، متحصل عليه من: www.addustour.com

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية للنزاع الليبي في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة

من الصعب التنبؤ بالنهاية التي سيؤول إليها النزاع الليبي، خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على الساحة الداخلية والدولية، فانتشار الأسلحة الخفيفة أدى لطول فترة النزاع حيث ولحد الآن لم تظهر أي بوادر لحله رغم مرور ثماني سنوات من بدايته، وأصبح الوضع الداخلي يؤثر على استقرار دول المنطقة، وحتى الدول الغربية وبالتالي حل النزاع الليبي سيكون في صالح عدة أطراف خارجية، لكن أطراف النزاع الداخلية مازالت تبحث عن مطالبها في الحصول على مناطق خاصة بها وتكون تحت سيطرتها.

وبهذا سيتم طرح ثلاث سيناريوهات محتملة:

- سيناريو استمرار النزاع المسلح.
- سيناريو تقسيم الدولة الليبية.
- سيناريو الحل السلمي للنزاع.

المطلب الأول: استمرار النزاع المسلح في ليبيا.

نظرا للانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة في ليبيا، فان ذلك أدى لتفاقم الوضع في البلاد حيث أصبحت المناطق النائية في طرابلس ميدانا لتدريب الانتحاريين في أوربا وتونس، بالإضافة لقيام اللواء حفتر بهجوم على غرب طرابلس في الرابع من أفريل 2019 في حملته العسكرية على طرابلس والسيطرة على مدينة **غريان** جنوب العاصمة وأمر بإنشاء غرفة عمليات مهمتها تحرير المنطقة من الإرهابيين، وسيطر حفتر على معظم المنشآت النفطية، ووقع عقودا مع شركات لبيع النفط بسعر أقل من السعر المعترف به

بالإضافة إلى إعلان قوات حفتر عبر تقارير إعلامية عن وصول أسلحة لميدان القتال قادمة من مصر، وعبر الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي** عن موقف مصر الداعم للجيش الوطني باعتباره يشن حملة للقضاء على الإرهاب، لأنها ترى أن الإسلاميين يشكلون تهديدا لمصالح مصر وتعمل مع الإمارات على تعطيل الانتخابات لحين تحكم حفتر في أكبر مساحة ممكنة.

وقد احتجزت قوات حفتر باحتجاز 52 ألف محتجز لديها تحاول ايطاليا منعهم للوصول لسواحلها، ويهدد ايطاليا بالسماح لهم بالعبور نحو شواطئ ايطاليا.

وما يزيد من تعقيد الوضع هو تعرض قوات حفتر لعدة هجمات في الجنوب، شملت **سبها** التي تبعد عن طرابلس بـ 750 كيلو متر مربع عن جنوب طرابلس.

–لقد أدت المعارك بين الجبهتين إلى تدهور الوضع في ليبيا ماي توقع أن يزداد سوء، حيث تم الاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالإضافة إلى نزوح الآلاف من الأسر، بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفي دون تهم تحت سلطة إحدى الحكومتين.

– كما تعقد الوضع بعد خلاف بين كتائب متحالفة مع حفتر حول توزيع الذخائر والرجال على محاور القتال ما يزيد من تعدد الأطراف المسلحة في ليبيا ويزيد من بحث كل طرف على المزيد من السلاح للتحكم في الأوضاع.

– كذلك تلعب بعض الدول دورا في استمرار النزاع من خلال تدعيمها لأحد الطرفين، حيث أن هيئة الأمم المتحدة لم تستطع إدانة هجوم حفتر على طرابلس بسبب معارضة روسيا ما يظهر دعمها لقوات حفتر.

وقد أعلن الجيش التونسي في 16 أفريل 2019عن ضبط 11 شخصا حاملين جوازات سفر دبلوماسية يحملون ذخائر كانوا يحاولون دخول تونس عبر البحر، بالإضافة لامساك الشرطة التونسية 13فرنسيا ينتقلون تحت غطاء دبلوماسي على متن ست سيارات عبر الحدود البرية التونسية الليبية، وادعت فرنسا أنهم فريق أمني مكلفين بتامين السفارة الفرنسية في ليبيا، ما يؤكد تورط فرنسا في النزاع.

كل هذا يجعل حل النزاع الليبي صعب، ويوضح استمرار النزاع.

المطلب الثاني: تقسيم الدولة الليبية

أدى الانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة في ليبيا إلى هشاشة الكيانات الشرعية والانقسام السياسي، ولم تستطع الدولة فرض العملية السياسية ، وأصبح في الدولة برلمانان وحكومتان الأولى في طبرق ، والثانية في طرابلس ، وهما في مواجهات يومية بالإضافة للاعتقالات ، والإخفاء، والإعدام خارج نطاق القضاء كل هذا يجعل الحل السلمي غير ممكن، خاصة أن الاتفاق الوحيد الذي شمل أطراف النزاع لم ينفذ حتى بعد مضي أربع سنوات على انعقاده، وبالتالي السيناريو الأكثر تحقيق هو تقسيم الدولة الليبة إلى جزأين شرق وغرب ، لأنه من الصعب أن تميل الكفة لأحد الطرفين، فالجيش الوطني له داعمين داخل وخارج الدولة، وكذلك حكومة الوفاق لها داعميها.

في ظل القتال المستمر بين الطرفين، أصبحت ليبيا معبرا لهجرة الأفارقة لأوروبا عن طريق ليبيا مستغلين الوضع المنفلت على الحدود، وبالتالي انتشر بشكل سريع لأفراد من داعش في ليبيا وشمال إفريقيا.

– لقد أصبحت ليبيا ساحة للقتال بين قوات الجيش الوطني الذي يتلقى الدعم من مصر، الإمارات، فرنسا وبين حكومة الوفاق التي تتلقى دعما من قبائل الطوارق والتبو المدعومين من المعارضة التشادية، بالإضافة إلى دعم قطر وتركيا لها في الهجوم الذي وقع على السفارة الأمريكية في بنغازي ومقتل السفير الأمريكي.

وبالتالي كل المؤشرات تدل على تقسيم الدولة الليبية إلى دولتين: شرق، وغرب لكي ينتهي النزاع.

المطلب الثالث: سيناريو الحل السلمي للنزاع الليبي

هناك جهود دولية لحل النزاع الليبي وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، ويتضح ذلك من خلال الدعوة للاتفاق السياسي الليبي الذي شمل أطراف النزاع، من خلال تطبيق اتفاق الصخيرات الذي انعقد بالمغرب في ديسمبر 2015، من خلال الحل السياسي ورفض أي حل عسكري وبالتالي نجاح الأمم المتحدة في التوفيق بين الأطراف المتنازعة ودخول ليبيا مرحلة جديدة من توحيد مؤسساتها من خلال:

تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تقوم على الكفاءة وتكافئ الفرص.

–اعتبار برلمان طبرق هو مجلس أعلى للإدارة المحلية وإنشاء هيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن.

– إقامة سلطة تشريعية للدولة تضم مجلس النواب.

– إدراج مهام السلطة التنفيذية للحكومة وتكون مقرها طرابلس.

وأهم تجسيد للالتزام بالخيار السلمي هو تطبيق قرار الأمم المتحدة بحظر تصدير الأسلحة لليبيا، وكذلك تعاون الشرطة ورجال الأمن مع قوات من هيئة الأمم المتحدة على تجميع الأسلحة ومحاولة التخلص منها، حتى يتقلص انتشارها وتتوقف المواجهات المسلحة

والتعامل مع التسوية كرؤية شاملة لا تقتصر على تشكيل المجلس الرئاسي أو التحكم في القوات المسلحة وتنظيم الانتخابات ومشاركة الشعب في التعاون مع الحكومة لنزع السلاح.

خاتمة

خاتمـــــــــــــــــة

تعتبر القارة الإفريقية من أهم بؤر النزاعات المسلحة نظرا للظروف الخاصة التي تعيشها دولها، فمنذ مؤتمر برلين سنة 1884تم تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوربية التي عملت على استغلال دولها وأبقتها تخت التبعية لها حتى بعد الاستقلال.

لقد استغل الاستعمار الاختلافات الاجتماعية بين شعوب القارة الإفريقية وعمل على تعزيز هذا الاختلاف من خلال التمييز بين الأعراق وتقسيم الحدود مع تثبيت مجموعة اثنيه على أكثر من دولة وبالتالي وجدت الدول الإفريقية نفسها بعد الاستقلال مزيجا غير متجانس بين أفرادها، ومع البيئة القبلية التي خلفها الاستعمار أصبح الانتماء للقبيلة والعشيرة أهم من الانتماء للدولة الوطنية وبالتالي دخلت إفريقيا في موجة من النزاعات المسلحة التي أبقت القارة في دائرة التخلف ولم تستطع بناء دولة بالمفهوم الحديث.

انتشرت في إفريقيا حوالي نصف النزاعات الداخلية في العالم تقريبا، وهذا انعكاس لعدم الاستقرار السياسي حيث تشهد معظم دول القارة سيطرة الجيش على السلطة وغياب الأسس الديمقراطية ما يكرس احتكار السلطة، إضافة إلى التبعية الاقتصادية والمشاكل الناجمة عنها من بطالة، ومديونية وغياب الاستثمار الذي ينعكس سلبا على استقرار الأفراد، كذلك الاختلافات العرقية بين الأفراد، كل هذا جعل من إفريقيا تدخل في نزاعات كثيرة، وما زاد من تعقيد الوضع هو الانتشار الكبير للأسلحة التي في مقدمتها الأسلحة الخفيفة.

تتميز الأسلحة الخفيفة بمواصفات تجعلها مطلوبة بكثرة في النزاعات، حيث تتميز بالبساطة وسهولة الاستخدام فهي لا تحتاج إلى خبرة أو تدريب، إضافة إلى سهولة الحمل والإخفاء.

هذا ما جعلها موجودة في معظم النزاعات الإفريقية، حيث تشهد انتشارا واسعا في ظل غياب السلطة المركزية عن السيطرة على تجارتها وتهريبها ومن قبل السماسرة وتجار السلاح

وبالتالي أصبح امتلاك الأسلحة في الخفيفة في متناول الجميع، بدل أن يكون تحت سيطرة رجال الأمن والجيش، وأصبح المواطنون يتوجهون للتسلح الذاتي بسبب وفرة الأسلحة في المنطقة خاصة مع عجز الدولة على حماية الأفراد وممتلكاتهم.

وأفادت تقارير الأمم المتحدة للتنمية أنه يوجد حوالي مئة مليون سلاح خفيف في إفريقيا وانعكس ذلك على الدول الإفريقية في مقدمتها شيوع ظاهرة الإرهاب التي امتدت في معظم دول القارة.

هناك جهود دولية وإقليمية في مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة التي تؤكد على حظر تزويد مناطق النزاع بالأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى دور الاتحاد الإفريقي من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعمل على تعزيز التعاون بين دول القارة، وحصر حيازة الأسلحة الخفيفة على الحكومات إلا أن هاته الجهود لم تكلل بالنجاح ودليل ذلك استمرار النزاعات المسلحة، وتزايد انتشار الأسلحة الخفيفة على غرار الوضع الليبي الذي لم يحسم رغم مرور ثماني سنوات من النزاع.

خاتمـــــــــــــــــــة

لقد كانت بداية الأزمة في ليبيا محاولة لتغيير نظام متسلط، بنظام ديمقراطي لكن سرعان ما تحول الوضع لنزاع مسلح تعددت أطرافه بعد القضاء على الرئيس السابق معمر القذافي وما زاد من تدهور الوضع هو التدخلات الأجنبية التي ساندت أطراف النزاع بتزويدها بالأسلحة الخفيفة وساهمت في استمراره لمدة فاقت الثماني سنوات.

إن انتشار السلاح الخفيف في ليبيا لا يقتصر على الوضع الداخلي فحسب، بل انعكس على الدول المجاورة وأصبحت تعيش تحت وقع تهديد الإرهاب والجماعات المسلحة وتزويد المعارضة داخل دولها حيث ثبت وجود السلاح الليبي في عدة نزاعات.

قائمة المراجع

قائمـــــــــــة المراجـــــــــــع

قـــــائمة المراجع:

الكتب:

1 – إبراهيم محمود احمد، **الحروب الأهلية في افريقيا**. مصر: مطابع الأهرام، 2001.

2 – أبو العينين محمود ، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الافريقية**. د. ب. ن: مركز البحوث الافريقية،2001.

3- **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. المعهد السويدي بالإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربي،2002.

4- **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. المعهد السويدي بالإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربي،2017.

5- **التسلح في العالم بين التوازن والتفوق**. التقرير الاستراتيجي السنوي، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019.

6 – السيد محمود، **إفريقيا والأطماع الغربية**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة ،2009

7- العقابي علي عودة، **العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد، د. د. ن ،2006.

8- براشاد فيجي، **الربيع العربي الشتاء الليبي**. تر: عبد الفتاح عمورة، منذر محمد، سوريا: دار الفرقد،201411.

9- جحيش عبد السلام، أبكر محمد سليمان، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية**: دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018.

10- جون قاي نوت يو، **افريقيا والعالم في القرن القادم**، لبنان: المؤسسة العربية للنشر،1998

11- رزيق المخادمي عبد القادر، **النزاعات في القارة الافريقية : انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

12- رفيق غراب محمد، دور **الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب افريقيا**، الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2016.

13- شيلينج توماس، **استراتيجية الصراع، تر : نزهت طيب، أكرم حمدان**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2009.

14- صلوخ فوزي، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية**، لبنان: دار المنهل اللبناني،2006.

15- ناهيما ألفريد، مجدي الجمال مصطفى، **قضايا السلم المنشود في افريقيا**، مصر : مركز البحوث العربية،2005.

16- عبد الرحمان حسن حمدي، **دراسات في النظم الافريقية**، جامعة القاهرة : سلسلة الكتب الدراسية، سلسلة الكتب الدراسية،2002.

17 – عبد الرحمان حمدي حسن، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل**، القاهرة : مكتبة مدبولي،2007.

قائمـــــــــــة المراجـــــــــــع

18 – علي عامر، الديلمي سيد، **الضرورة العسكرية في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2015.

19 – قادري حسين، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، الجزائر: منشورات خير جليس، د. س. ن

المذكرات والأطروحات:

1– بختيل عبد الرحمان ،التنظيم الدولي للأسلحة الخفيفة ، **رسالة ماجستير**. جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق بن عكنون ،2016

2– بوعيشة عائشة، "أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، **أطروحة دكتوراه**. جامعة باتنة 1، قسم العلوم السياسية ،2018.

3 – زريول سعدية ، "حماية ضحايا النزاعات المسلحة"، **أطروحة دكتوراه**. جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017

4– فراج محمد، خوليفة جنيدي، "دور المبعوثين الدوليين للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية. العراق أنموذجا بعد 2003"، **مذكرة ماستر**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2017.

5 –مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"،**أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014

6– مهديد فضيل، "التنظيم الدولي للنزاعات المسلحة الدولية"، **رسالة ماجستير**. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلي الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،2014.

الدوريات والمجلات:

1–زقاع عادل ،منصوري سفيان، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي "،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**"، العدد 23،بومرداس،2016

2– "أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، معهد السلام الدولي،العدد 90، د. س. ن.

3– كربوسة عمراني، "الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية "،**مجلة الأهرام**، العدد34، القاهرة ، أفريل2009.

4– محمود إبراهيم أحمد، "الإرهاب في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"، **كراسات استراتيجية**، العدد183، جانفي 2009.

5– فلاح كاترين، "الشركات الفاعلة : الوضع القانوني للمرتزقة في النزاعات المسلحة"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر** ،المجلد88، العدد862، جوان 2006.

6- بفنر توني، "آليات ونهج مختلفة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية ضحايا الحرب"، **مختارات من مجلة الصليب الأحمر**، العدد874، جوان 2009.

المواقع الالكترونية:

1- زواشي صورية، "انتشار السلاح الليبي: تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية"، متحصل عليه من:www.addustur.com

2- الخبالي نجاة، "أسباب انتشار السلاح غير الشرعي في ليبيا"، العين الإخبارية : متحصل عليه من www.alain.com:

3-"إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص"، **صندوق النقد الدولي**.متحصل عليه من :www.imf.org.arabic

4,Jeffrey Martini; Ghrislhlivvis ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية"،تر: إدريس محمد،علي قناوي،**مركز سياسات الدفاع والأمن القومي**. متحصل عليه من: www .rand.org /hshd/ndri/centers .sdp.htmi

5_ عقال زياد،" سبع سنوات من الثور إلى أين تتجه الأزمة الليبية"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**. متحصل عليه من :aspss.ahrdm.org.eg

6_حجازي عبد اللطيف، "مستقبل تسوية الأزمة الليبية"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات** المتقدمة"، من تحصل عليه من: futurede.com

7_العيفاوي جمال، جارش عادل ،"النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية" ، **المركز العربي الديمقراطي**. متحصل عليه من : www.politics.dz

8 -المعركة على ليبيا، "القتل والاختفاء والتعذيب"، **منظمة العفو الدولية**. متحصل عليه من : www.ampesty.org

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Banque mondiale ,**Briser la spirale des conflits** ,traduit de l'American Monique Reny,PARIS :Bibliotheque nationale,2005 .

2- Bouzghaia Djemel Eddine, **Une introduction Aux Etudes STRATEGIQUES De Défense Et De Securit** ,Alger : L'office des publications,2012.

3- "China s armes sales in African" /**eavlconteh.Movgan Oxfored** research group : April 2017

4- "The ontine trade of light weapons in Libye ,Small Armes Survey ", **Security assessement in African** .disptch April 2016

5- "Global trade in weapons overview and current dynamics" ,**Enternational center for couversion** .

فهـــــــــــرس الدراســـــــــة

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	09
المبحث الأول: مفهوم ونظريات النزاع	10
المطلب الأول: تعريف النزاع وبعض المصطلحات المشابهة	10
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنزاع	15
المبحث الثاني: مفهوم النزاع المسلح	18
المطلب الأول: النزاع المسلح الدولي	18
المطلب الثاني: النزاع المسلح الداخلي	19
المبحث الثالث: أسباب النزاعات المسلحة	21
المطلب الأول: الأسباب السياسية	21
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية	22
المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية	22
المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للأسلحة الخفيفة	24
المطلب الأول: تعريف الأسلحة الخفيفة	24
المطلب الثاني: أنواع الأسلحة الخفيفة ومصادرها	25
المطلب الثالث: خصائص الأسلحة الخفيفة	26
الفصل الثاني: تأثيرا لأسلحة الخفيفة على النزاعات المسلحة في إفريقيا وأهم الجهود الدولية لمواجهتها	29
المبحث الأول: أسباب النزاعات المسلحة في إفريقيا	30
المطلب الأول: الأسباب الداخلية للنزاعات المسلحة الإفريقية	30
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للنزاعات المسلحة الإفريقية	32
المبحث الثاني: سوق الأسلحة الخفيفة في إفريقيا	34
المطلب الأول: أهم الصدرين للأسلحة الخفيفة في إفريقيا	34
المطلب الثاني: أهم المستوردين للأسلحة الخفيفة في إفريقيا	35
المبحث الثالث: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على الدول الإفريقية	36
المطلب الأول: من الجانب السياسي	36
المطلب الثاني: من الجانب العسكري	38
المبحث الرابع: أهم الجهود الدولية والإقليمية في مواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا	41

فهـــــــــــرس الدراســـــــــة

المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في مواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقي	41
المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في مواجهة انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا	43
الفصل الثالث: دور الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاع الليبي	47
المبحث الأول: قراءة في الوضع الليبي منذ 2011	47
المطلب الأول: الوضع السياسي	47
المطلب الثاني: أطراف النزاع الليبي	49
المبحث الثاني: العوامل المساعدة في انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا	52
المطلب الأول: دور العوامل الداخلية في انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا	52
المطلب الثاني: دور العوامل الخارجية في انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا	54
المبحث الثالث: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا	55
المطلب الأول: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة على النزاع الليبي	55
المطلب الثاني: تأثير انتشار الأسلحة الخفيفة في ليبيا على دول الجوار	57
المبحث الرابع: مستقبل النزاع المسلح في ليبيا في ظل انتشار الأسلحة الخفيفة	59
المطلب الأول: استمرار النزاع المسلح	59
المطلب الثاني: تقسيم الدولة الليبية	61
المطلب الثالث: حل النزاع المسلح في ليبيا	62
خاتمة	64
قائمة المراجع	67
ملخص الدراسة: باللغتين العربية ،الإنجليزية	

ملخص الدراسة:

تستخدم الأسلحة الخفيفة كأسلحة حربية مهلكة، وتعتبر من أرخص أدوات المشاركة في العنف حيث يؤدي انتشارها إلى اضطرابات أمنية وسياسية، وتنتشر من منطقة نزاع لأخرى.

تساهم الأسلحة الخفيفة في تفاقم النزاعات المسلحة وتنتشر بشكل واسع في القارة الافريقية حيث أصبح انتشارها يهدد دول المنطقة ويتم تسريبها عبر الحدود في ظل غياب القانون والنظام.

ما يزيد من انتشار الأسلحة الخفيفة في إفريقيا هو عدم قدرة الدول في إفريقيا على مراقبة حدودها بالإضافة لحركة اللاجئين المسلحين.

لم تعد الأسلحة الخفيفة وتجارتها محصورة على مناطق النزاع وإنما أصبحت متاحة في المناطق الأخرى.

تؤدي التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في إفريقيا إلى استدامة النزاعات وتفاقم العنف، وانتهاك القوانين وهو ما يتطلب جهودا أكبر في محاربة الانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة.

وجود الأسلحة الخفيفة في ليبيا يرجع لفترة الرئيس السابق القذافي، وبعد سقوط النظام سيطرة الثوار على الأسلحة التي كانت في مخازن الجيوش مما زاد من تفاقم الوضع حيث أصبحت الأطراف المتنازعة كلها تملك السلاح الخفيف وتم تهريبه عبر حدود الدول المجاورة ما أدى لاضطراب الأمن في المنطقة.

Abstract:

Light weapons are used as deadly weapons of war. They are considered to Be the cheapest instruments of participation in violence. Their spread leads to Security and political disturbances and spreads from one conflict zone to another.

Light weapons contribute to the intensification of armed conflicts and are widespread in the African continent, where their prolifération threatens the countries of the region and is leaked across borders in the absence of Law and order.

The prolifération of light weapons in African is compounded by the inability of African countries to monitor Their borders as well as the influx of armed refugees

Light weapons and Their trade are no longer limited to conflict zones, but are now available in other regions.

The illicit trade in light weapons in African perpetuates conflict, exacerbâtes violence and violates laws, which requires greater efforts to flight the prolifération of light weapons.

The presence of light weapons in Libye dates back to the period of former president Gaddafi. After the fall of the regime, the rebels controlled the weapons That were in the arms depots, further exacerbating the situation.

The conflicting parties all became light weapons and were smuggled across the borders of the neighboring countries, which led to the Security chaos in the region.